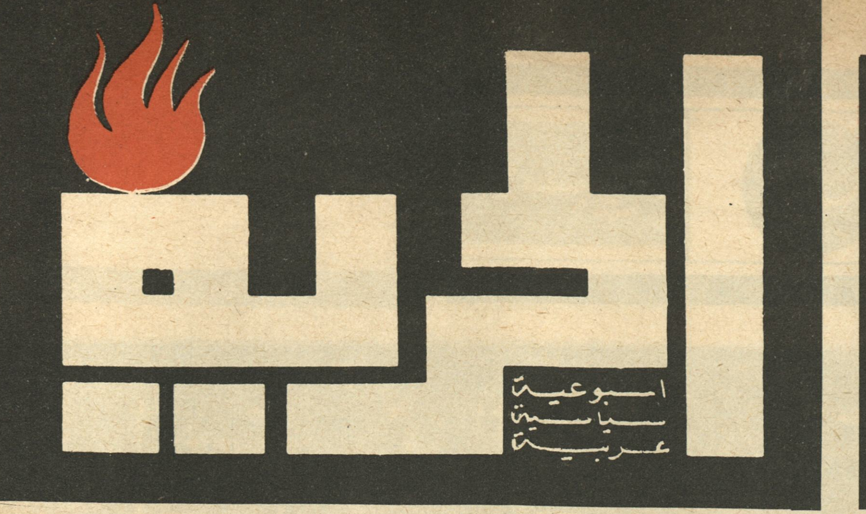


تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب، حول مهام انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية

AL-HOURRIAH - No. 579 - 9/8/1971 - BEYROUTH • بيروت - ٩/٨/١٩٧١ - العدد ٥٧٩ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

السـودان

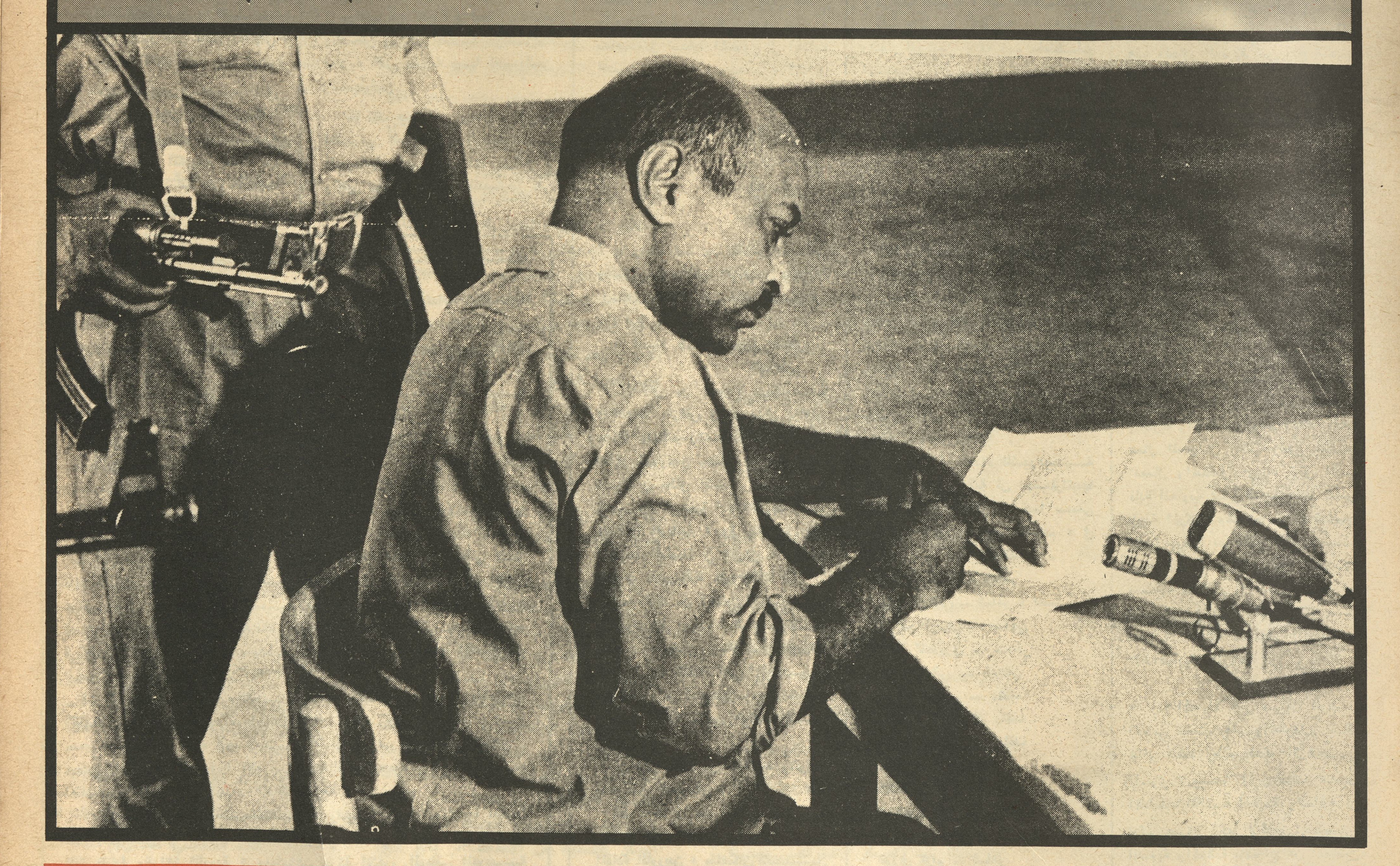
■ من الحملة على الحزب الشيوعي الى الحملة على المعسكر الاشتراكي:

إكتمال إتجاهات الرجعيّة الجديدة في السودان

■ رسالة شاهد عيان للحريّة من الخرطوم:

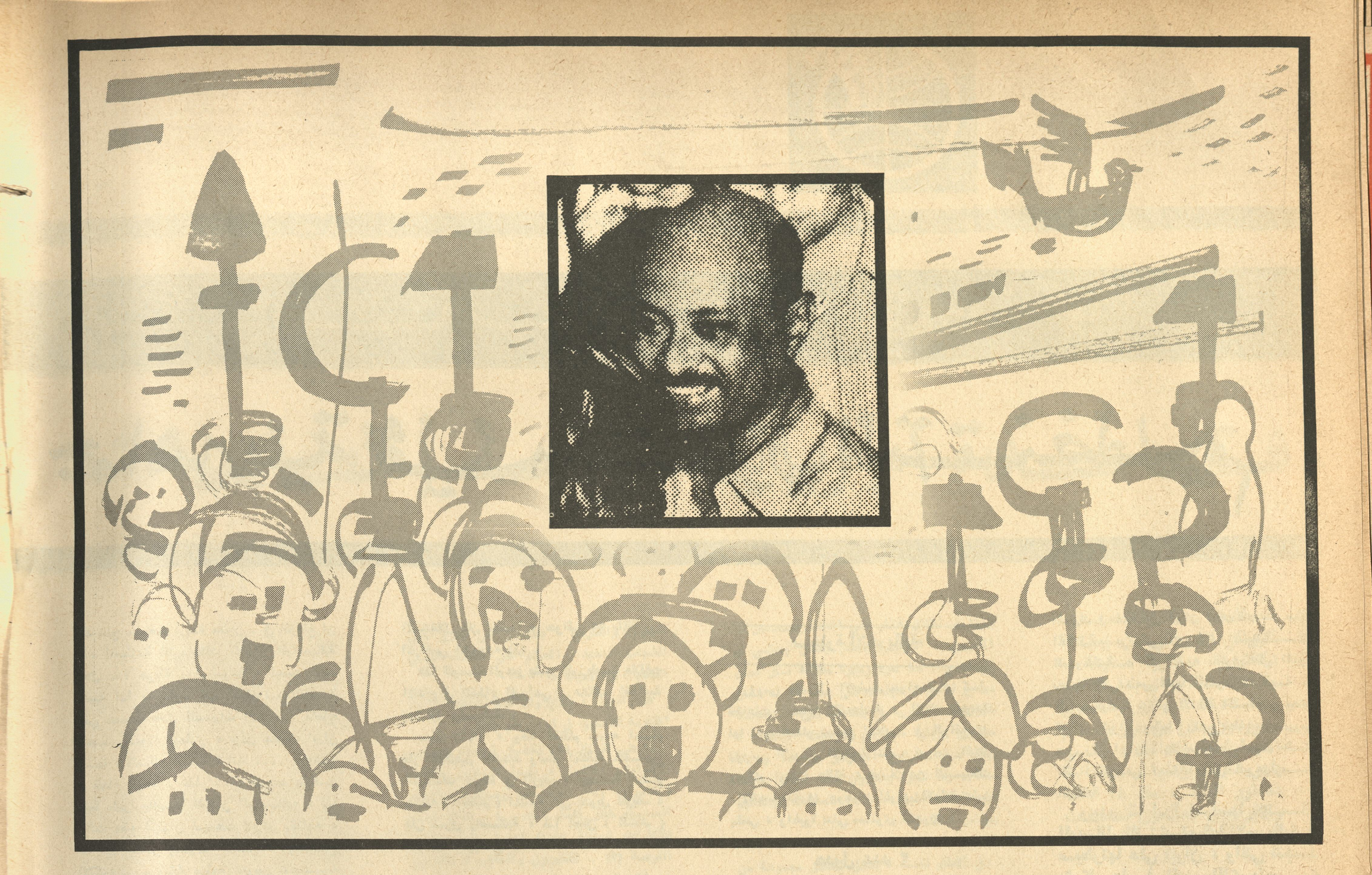
الجماهير السودانية خلال الأحداث الداميّة

■ القوى التقدمية العربيّة تواصل استنكارها لجرائم الحكم الفاشي



المشروع السعودي لضرب يسار المقاومة وتصفية الثورة الفلسطينية

التجار والصناعيون: صراع حاد على كسب ود العهد من أجل امتيازات افضل



تحية للرفيق الشهيد عبد الخالق محجوب

ولقافلة الشيوعيين الذين اغتالتهم الطغمة العسكرية في السودان

أصدرت منظمة العمل الشيوعي في لبنان البيان التالي:

صبيحة الاربعاء ٢٨ تموز قتل سفاحو الخرطوم الرفيق عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني. وكانوا قد قتلوا قبله الرفيق الشفيع أحمد الشيخ، القائد العمالي وعضو المكتب السياسي.

ان القتلة الذين أعدموا القائدين السودانيين العظيمين ورفاقهما يحاولون بذلك القضاء على الحركة الشعبية الثورية في السودان. لكن قيادة عبد الخالق محجوب خلفت تراثا في النضال والتنظيم والفكر، سوف يستحث لسنوات مقبلة طويلة عزيمة الثوريين العرب، في كل مكان من الوطن العربي، وعقلهم.

في وجه الطريق المسدود الى الراسمالية الذي تزج فيه أنظمة بورجوازية الدولة طاقات شعبنا، وفي وجه المساومات التي تؤدي الى تثبيت قواعد الاستعمار في بلادنا، أكد الحزب الشيوعي السوداني أن قيادة الطبقة العاملة هي السبيل الوحيد الى التحرر الكامل والى الوحدة العربية الجماهيرية.

ان «الشعب الذي تكبد الكثير من اراقة الدماء» - كما قال محجوب قبيل استشهاده - يحمل تراث عبد الخالق ورفاقه بين أنصع وأغنى ما اختطه النضال العربي المعاصر. لقد استطاع الحزب الشيوعي السوداني أن يفجر في قلب الجماهير السودانية الكادحة التصميم الصلب على تحطيم كل أشكال الاستغلال، وعلى بناء التنظيمات القادرة على القيام بهذه المهمة التاريخية. لم يعدم هذا التصميم، انه حي حياة المناضلين الاشداء الذين ولدتهم حركة الشعب السوداني في مسيرتها الدائبة.

في اسبوع واحد تلقت حركة التحرر العربية ضربتين قاسيتين: في الاردن وفي السودان. اذا استطاعت حركة التحرر ان تستفيد من هاتين الضربتين لتبني منظماتها الجماهيرية وترسي قيادة الطبقة العاملة، يكون خط عبد الخالق محجوب قد انتصر.

في مواجهة الظلام الذي يزحف على ارضنا ترتفع هذه المنارة مضيئة وهجا.

تحية لك أيها الرفيق القائد، في صلابتك وفي استشهادك من أجل أعظم قضية، والمجد لشعبك «الذي تكبد الكثير من اراقة الدماء» والذي يصنع لنا جميعا من دمائه فجر الاشتراكية.

منظمة العمل الشيوعي
في لبنان

٢٨ تموز ١٩٧١.



ما زالت تتوالى برقيات ورسائل وبيانات تستنكر المجزرة التي ترتكبها الطغمة العسكرية في السودان بحق الشيوعيين والقوى الديمقراطية وفيما يلي بعض هذه البيانات :

القوى التقدمية تواصل استنكارها لجرائم الحكم الفاشي في السودان

● بيان الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي

اصدرت الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي بيانا جاء فيه :

« ان الجرائم التي ارتكبها الحكم الدكتاتوري في السودان والتي وصلت الى ذروتها باعدام المناضل عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني ، وحمامات الدم التي تجريها اليوم تعيد الى الاذهان المجازر التي ارتكبتها الزمرة البعثية في العراق التي جاءت على قطار اميركي ضد الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٦٣ . وتعيد الى الاذهان المؤامرة الاميركية التي دبرت لذبح الحزب الشيوعي الاندونيسي. ان هذا الاسلوب البربري وردود الفعل التي صاحبته لدى البرجوازية والاقطاعيين في الوطن العربي دليل قاطع على بطلان التعايش السلمي مع هذه الانظمة .

ان الحكم الدكتاتوري الاسود الذي مد يده الى الرجعيين وعملاء بريطانيا في الخليج وايد اتحادهم المشبوه واستعان بالرجعية الكويتية لتنقذه من ازماته ، وفتح الباب على مصراعيه لخبراء البنك الدولي والقروض الراسمالية ، يعمل الان على تحطيم مقاومة الشعب السوداني وطليعته الحزب الشيوعي ليتمكن من تنفيذ مخططات اسياده الامبرياليين .

ان الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي اذ تدين وبشدة هذا الحكم الدكتاتوري والمجازر البربرية التي يرتكبها ضد قادة الحركة العمالية والفلاحية وضد طليعة الشعب السوداني ممثلة في حزبه الشيوعي ، تطالب كل القوى التقدمية والشريفة في العالم باستنكار هذه الحملات والتنديد بها والوقوف بحزم الى جانب الحزب الشيوعي السوداني كما تدين الانظمة البرجوازية التي لم تجد مجالا لاستعراض عضلاتها الا بالتدخل وقمع انتفاضة الجماهير السودانية بعد ان اتضحت تماما « وطنية » هذه الانظمة في مواقفها من الثورة في عمان والخليج وفلسطين وقواها التقدمية ، والتنازلات المخزية التي تقدمها يوميا للامبرياليين والصهيونيين .

اننا نقف جنبا الى جنب مع الحزب الشيوعي السوداني والجماهير السودانية ونحيي صمودها الرائع ، واثقين تماما من حتمية انتصارها على أعدائها المطبقين . » .

● بيان جبهة التحرر الوطني في "السعودية"

واصدرت جبهة التحرير الوطني في « السعودية » بيانا قالت فيه :

« يقترف حكم الجنرالات في السودان الشقيق مجزرة نكراء ضد مناضلين وطنيين مرموقين ، على الصعيد العربي والعالمي ، وتصدر محاكم النميري الصورية احكام الاعدام على خيرة ابناء الطبقة العاملة السودانية ، الذين نذروا انفسهم من اجل قضية الشعب السوداني العادلة في التحرر والديمقراطية والسلم والاشتراكية .. ان ما يجري الان في السودان الشقيق من مجازر رهيبة تحت الراية السوداء راية العداء للشيوعية ، وضرب الحركة التحررية الديمقراطية ، انما هو واحد من مخططات الاستعمار الانجلو – اميركي في المنطقة ، وتكميلا لنشاطات روجرز وسيسكو وواكيو في منطقتنا ، ومن ثم نشاطات الدبلوماسية السعودية ، والمتمثلة في زيارتي فيصل والسقاف لحكومات بلدان عربية معروفة ساهمت في تدخلها المفضوح في احداث السودان الدامية ، وتبجحت « بالاسنان المحادة » التي تساقطت جبنا في احداث الاردن ، وفي مقاتلة العدو الاسرائيلي وتحرير اراضيها من الاحتلال الصهيوني .. » .

« ... اننا شاننا شأن جميع القوى الخيرة المناضلة ضد الاستعمار والصهيونية والحريصة على المبادىء الانسانية ، يساورنا القلق ويفجرنا السخط ويتملكنا الاستنكار الشديد ضد المجازر الدموية وحمامات الدم والاعتقالات الواسعة الموجهة ضد خيرة ابناء الشعب السوداني ..

« ... اننا ننحني اجلالا واكبارا أمام الدماء الطاهرة الزكية الشهيدة.. دماء عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق والضباط التقدميين .. أمام شجاعتهم النادرة – التي أرعبت جلاديهم .

المجد والخلود لضحايا الغدر والارهاب الدموي ، عبد الخالق محجوب ورفاقه والضباط التقدميين .. والخزي والعار للجلادين القتلة خدم مخططات الاستعمار والامبريالية في المنطقة . ».

● بيان اتحاد الطلاب السودانيين لسوريا

وأصدر اتحاد الطلاب السودانيين بالجمهورية العربية السورية بيانا جاء فيه :

« .. اننا ننظر بقلق شديد واسف بالغ الى ما يجري في السودان حاليا من مجازر دموية واعدامات جائرة واراقة دماء المناضلين من اعضاء وقيادات الحزب الشيوعي السوداني وكافة القوى الوطنية والديمقراطية ذلك الحزب الذي ناضل من اجل تقدم السودان نحو الحرية والديمقراطية والاشتراكية ولا يسعنا ازاء هذه المحاكم الصورية وحمامات الدم الا أن نرفع صوتنا عاليا مستنكرين هذه الهمجية والوحشية ونناشد كل ضمير حي ان يرفع صوته معنا احتجاجا على الاعمال الوحشية التي تقوم بها حكومة اللواء نميري ونطالب بايقاف هذه المجازر الدموية التي راح ضحيتها العشرات من خيرة ابناء الشعب السوداني – اننا اذ نعبر عن عميق اسفنا لفقد هؤلاء المناضلين الشرفاء نؤكد أن المستفيد الاول والاخير من ضرب القوى الوطنية والديمقراطية ومن تفتيت وحدتنا الداخلية ومن ضرب الصداقة العربية السوفياتية هو الاستعمار والامبريالية العالمية وعملائهم في الداخل – اعداء التقدم والحرية والاشتراكية .

ان اعدام المناضل عبد الخالق محجوب السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني والمناضل الشفيع أحمد الشيخ عضو اللجنة المركزية والسكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان ونائب رئيس اتحاد العمال والمناضل جوزيف قرنق احد قادة الجنوب عضو المكتب السياسي للجنة المركزية وغيرهم من المناضلين الذين عرفوا بمواقفهم الطليعية وبنضالاتهم الحقيقية والذين اسهموا مساهمة فعالة في دفع مسيرة التحرر في السودان وفي الوطن العربي كله – لن يخدم الا اهداف ومساعي الدوائر الاستعمارية والرجعية .

ازاء المحنة التي يمر بها الوطن العربي بشكل عام والسودان بشكل خاص تحت وطأة الحكم الارهابي الدموي لا يسعنا الا ان نناشد كل المنظمات الطلابية العربية والعالمية ان ترفع صوتا عاليا لايقاف المجازر الدموية والمطالبة بالافراج عن المعتقلين فورا واعادة الحياة الديمقراطية للسودان . » .

● رسالة من الكتاب والفنانين العراقيين في لبنان

وبعث عدد من الكتاب والصحفيين والفنانين العراقيين الموجودين في بيروت برسالة استنكار الى حكام السودان جاء فيها :

« السيد جعفر النميري المحترم
الخرطوم

منذ أكثر من اسبوع وسلسلة الاعدامات تتوالى في السودان ترافقها حملة اعتقالات واضطهاد لم يعرف لها تاريخ السودان مثيلا ، وتأتي هذه الحملة في نطاق اشتداد الهجمة الامبريالية الرجعية ضد شعوبنا وضد فصائلها الوطنية ، وفي مقدمتها حركة المقاومة الباسلة في الاردن ، ولاعادة الهيمنة الامبريالية على بلادنا .

اننا لفيف من المثقفين العراقيين الموجودين في بيروت ، شعراء وكتاب وفنانين وصحفيين روعتنا انباء المجازر الدامية ضد الابناء البررة للشعب السوداني من شيوعيين وديمقراطيين ومثقفين وقادة نقابيين وعسكريين ثوريين .

ان ليلا حالكا من الفاشية والرعب يخيم فوق السودان .

لقد عرفنا في عبد الخالق محجوب وشفيع احمد الشيخ وغيرهما من القادة الثوريين ، مناضلين ثابتين ضد الامبريالية والرجعية ومن اجل تقدم السودان والبلدان العربية .

اننا نحن الذين لمسنا بالتجربة العواقب الوخيمة لسياسة العداء للشيوعية والحركة الديمقراطية ، والذين ندرك الاضرار الفادحة التي تنزلها بمصالح الامة وامانيها القومية وبحرية الفكر والخلق والابداع ، لنطالبكم بالكف عن هذه السياسة وبالعودة الى انتهاج خط الوحدة الوطنية والديمقراطية .

ان سياسة العداء للشيوعية والحركة الديمقراطية لن تجلب لمرتكبيها سوى الخزي والعار ، فيما سيبقى الشهداء احياء في قلوب شعبهم ، في ملاحمه واساطيره واغانيه » .

بلند الحيدري – شاعر
مؤيد الراوي – شاعر ، اديب .
شريف الربيعي – صحفي
ابراهيم الحريري – صحفي
علاء العاني – صحفي
نجدت كوتاني – مثقف
قتيبة عبد الله – مثقف
سمير الهاشمي – مثقف
جليل حيدر – شاعر
هاديا حيدر – صحفية
ابراهيم زاير – رسام
سعاد البستاني – رسامة
فوزي كريم – شاعر
قاسم حول – فنان
سهيلة داود – كاتبة .

نداء لانقاذ حياة المناضل صالح رأفت

جدد المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية نداءه لانقاذ حياة المناضل صالح رأفت في تصريح صحفي جاء فيه :

« لا زال الرفيق صالح رأفت عضو المكتب السياسي للجبهة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العسكري البارز ، اسيرا في يد القوات الملكية الرجعية ، بعد الهجوم الغادر والوحشي الذي قامت به تلك القوات ضد قواعد مناضلينا في أحراج جرش وعجلون .

لقد تم اعتقال الرفيق – صالح رأفت – لمدة يومين في معتقل طبربور العسكري ، قرب المدينة الرياضية ، ثم تم نقله بناء على توصية مدير المخابرات العامة السفاح نذير رشيد ، الى اقبية مبنى المخابرات العامة ، حيث يتعرض ومنذ ثلاثة اسابيع ، الى اقسى تعذيب وحشي ، وحيث ينفث الطغاة المجرمون كل حقدهم الاسود على مناضلنا العظيم . وقد اضطر المجرمون الى استدعاء الاطباء مرتين خلال عمليات التعذيب ، التي تحدى فيها الرفيق صالح كل اساليبهم الوحشية وظل رافعا رأسه امام الانذال وكل وسائل تعذيبهم الاميركية وخبرائهم . ورغم أن اللجنة السورية قد تدخلت للافراج عنه بعد اعتقاله ، للصفة السياسية التي يحملها كعضو في اللجنة التنفيذية ، الا ان سفاحي المخابرات العامة ، رفضوا ذلك بناء على أوامر « شخصية ومباشرة من الملك ».

ان كل القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية ، مطالبة بالمساهمة النشطة في حملة انقاذ حياة « المناضل البطل صالح رأفت » ورفاقه ، فان مصير مجموعة من خيرة ابناء شعبنا ومناضليه معرض الان لأفدح الاخطار ، حيث تستمر وتتصاعد الموجة الاجرامية الفاشية والرجعية ضد اصلب المناضلين العرب على أمتداد المنطقة العربية .

ان كل القوى الوطنية والتقدمية مطالبة بتحمل واجباتها القومية والامية الكاملة تجاه المناضلين في سجون العدو الرجعي الفاشي ، دفاعا عن الثورة الفلسطينية وقواها الثورية ، ودفاعا عن حركة التحرر الوطني العربية المعادية لليمين والفاشية والرجعية والامبريالية والصهيونية . » .

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

من الحملة على الحزب الشيوعي السوداني إلى الحملة على المعسكر الاشتراكي

تسعير مشاعر العداء للشيوعية مظهر حاسم لحقيقة الرجعية الجديدة في السودان

بات مستحيلا اليوم ، وأكثر من أي وقت مضى ، ان تعود الطغمة العسكرية الحاكمة في السودان الى المراوغة من جديد وبفاعلية امام الشعب بصدد مضمون سلطتها الفاشية. فالمضمون الرجعي الجديد لهذه السلطة قد اكتملت كل عناصره، في غضون ايام معدودة وحاسمة، بصورة لا مرد لها . وتبدو الطغمة نفسها حريصة ، وهي في سبيل بناء تحالف رجعي راسخ في الداخل والخارج ، على تأكيد هذا المضمون في كل خطوة تخطوها على طريق استكمال سمات طابعها الرجعي الجديد .

بعد اغتيال القادة الابطال للحركة الشعبية السودانية لم تتوقف حملة القمع والارهاب عن توسيع حدودها . فما زالت المحاكم الميدانية العديدة تصدر احكامها الاعتباطية المتتالية بحق اعداد متزايدة من العناصر الثورية في القوات المسلحة – وهي المحاكم التي تحولت فجاة نحو « الاصول الديمقراطية» اثناء محاكمة شتاينر المرتزق الالماني العميل – فيما تستمر الملاحقات للقوى الثورية وخاصة قادة الحزب الشيوعي الباقين على قيد الحياة . ويزج الالاف من الناس في المعتقلات لمجرد الوشاية بهم بانهم متعاطفون مع الحزب الشيوعي ...

هكذا فان توسيع حملة الارهاب على هذه الصورة ينفي عن اجراءات السلطة السودانية طابع التخلص او حتى الانتقام من قادة بعينهم للمعارضة السياسية ، ليصمها بطابع فاشي اجرامي يستهدف السحق المادي لقوى الحركة الشعبية .

وكان طبيعيا ان لا تحاول السلطة الفاشية ستر جرائمها ضد التقدميين باية براقع « تقدمية » . من هنا كان محتما ان تتوجه شطر قوى اليمين الرجعي في جحوره لكي تستنهضه من جديد في معركة ضد عدو مشترك . ويبدو ان الحقد الاسود الذي مارسته تجاه قوى الشعب الديمقراطية لم يكن كافيا لتبديد حذر هذا اليمين الديني والسياسي .. فانطلقت تسعر المشاعر الرجعية البدائية ، الدينية والشوفينية ، والعداء للشيوعية لتبديد كل حذر لديه مستعيدة في ذلك نفس الالوية التي طالما توجهت يوما للقضاء عليها في جزيرة « ابا » بمساندة فعلية من الشيوعيين انفسهم .

فيما تستند الطغمة الفاشية على دعم القوى اليمينية في مواجهتها الشاملة للحركة الجماهيرية ، تستخدم انفابها من المرتدين الخائنين من امثال معاوية ابراهيم وفاروق ابو عيسى وهي بصدد تصفية المنظمات الديمقراطية الجماهيرية . ففي الوقت الذي تعلن فيه عن حل الاتحادات الديمقراطية والمهنية وخاصة اتحاد نقابات العمال ياخذ معاوية ابراهيم (وزير العمل) على عاتقه استصدار بيان مزعوم عن بعض النقابات تمحض فيه تاييدها للسلطة ! وكان المرتد الاخر فاروق ابو عيسى (وزير الخارجية) قد اخذ على نفسه لعب دور محامي الشيطان بدفاعه المخزي عن « عدالة » المحاكمات الصورية التي اجريت للمناضلين الشيوعيين ، وادانته لما دعاه « بالحملة الظالمة » التي تباشرها الدول الاشتراكية ضد الحكم السوداني .

لقد استحق هذان الخائنان للطبقة العاملة ليس فقط لعنة الجماهير بل نهاية مخزية لمصيرهم على يد الجلادين انفسهم ، فقد ابعدتهما الطغمة العسكرية عن الوزارة مبدية بذلك حرصها تجاه قوى اليمين على ابعاد ابة شبهة « تقدمية » حول طبيعتها الرجعية حتى لو كانت متاتية من عناصر انتهازية قطعت صلتها بالشيوعية بصورة لا تثير ادنى الشك .

في هذا الاطار من الحرص على تأكيد المضمون الرجعي الجديد للسلطة ازاء قوى اليمين كان طبيعيا أن توسع الطغمة الفاشية حملتها المعادية للشيوعية والديمقراطية لتشمل المعسكر الاشتراكي فقد اقدمت على تسعير موجة عداء ضد هذا المعسكر وعلى اتخاذ اجراءات أرادت من ورائها الايحاء بدور ما له في عملية الانقلاب اليساري ولدعم الافتراءات حول ما تدعوه بشوفينية لا مثيل لها « بعمالة الشيوعيين » ، هكذا اقدمت على سحب سفيرها من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ثم على ابعاد السفير البلغاري ومستشار السفارة السوفياتية في السودان مرفقة ذلك كله بحملة ضد المعسكر الاشتراكي بحجة تدخله في « شؤون السودان الداخلية » . هذا « التدخل » بعرفها هو موقف الادانة والشجب لاعمال الارهاب الجارية في السودان الذي وقفته اوساط الشعب السوفياتي ، كغيرها من شعوب العالم ، تعبيرا عن تضامنها مع الشيوعيين السودانيين .

الواقع ان اسباب هذه الحملة ضد المعسكر الاشتراكي لا يمكن تفسيرها بمجرد الادعاءات عن خرق بعض موظفي سفاراته « للاعراف الدبلوماسية » . ذلك أن سياسة « تقليص الوجود السوفياتي » في السودان اخذت تشق طريقها قبل الاحداث الاخيرة وذلك بضغط من المجموعات الموالية للغرب الاستعماري داخل السلطة السودانية والداعية الى توسيع مجالات « التعاون » مع المعسكر الامبريالي ولا سيما المانيا الغربية واليابان او ، على الاقل ، اقامة التوازن في التعامل بين المعسكرين الامبريالي والاشتراكي . وقد بدأت هذه السياسة فعلا انطلاقا مما روجته هذه المجموعات حينها عن قصة شراء الاتحاد السوفياتي لبالات القطن السوداني (شراؤه بسعر وبيعه بسعر اعلى للهند) ثم استمرت خطا ثابتا ، حذرا في البداية ، الى حين الاحداث الاخيرة . فانطلاقا من هذه الاحداث نظمت السلطة حملة مركزة ضد المعسكر الاشتراكي مهدت فيها « لطرد » الخبراء والفنيين السوفيات للتدليل على ان السودان لم يعد « مستعمرة شيوعية » على حد قول صحيفة الايام السودانية في عملية اخطار للامبرياليين « ان السودان سيشتري السلاح حيث يتوفر ، وهو متوفر جدا (لدى هؤلاء الامبرياليين بالطبع !) ، وبدلا من السلاح السوفياتي » (الايام) الذي استهلك كما يبدو في قمع الشيوعيين . وقد أتى تصريح لوزير التنمية البريطاني لما وراء البحار يعد فيه بتزويد السودان بمعونة « فنية » مقدارها مليون جنيه استرليني ، يبشرنا بنوع البلدان « حيث يتوفر » السلاح .

ولا شك أن الطغمة العسكرية قد استفادت من موقف جمهورية الصين الشعبية من الاحداث السودانية – الذي تنافى من حيث المبدأ مع اولوية التضامن المطلوب مع الشيوعيين السودانيين ، لتشوش على اذهان الجماهير حول طبيعة خطواتها الرجعية باتجاه اعادة بناء الجسور الراسخة مع الغرب الاستعماري . ففي اوج حملة الحكم السوداني على الحركة الشعبية وقادتها وضد المعسكر الاشتراكي بروح ملؤها العداء الاصيل للشيوعية ، كان لموقف الصمت الذي وقفته الصين الشعبية من الاحداث اثر بالغ على تستير جرائم الطغمة الفاشية . فيما يثير تطور هذا الموقف – ما ذكر عن زيارة السفير الصيني في السودان النميري ورسالة هذا الاخير « المهمة والخطيرة » لماوتسي تونغ – باتجاه محض التاييد للحكم السوداني استغراب ودهشة الجماهير الوطنية السودانية والعربية التي ترى في الشعب الصيني وحزبه الشيوعي حليفا هاما على الصعيد العالمي لنضال القوى الثورية العربية ومن بينها الحزب الشيوعي السوداني العظيم .

ان هذه المحاولة لاستغلال الموقف الصيني لايهام الجماهير باستمرار صلة الحكم السوداني بقوى التحرر العالمية من جهة ومن ثم الدعوة الى استفتاء حول « ترشيح » النميري لرئاسة الجمهورية للتدليل على « ديمقراطية » و « شعبية » الحكم المزعومتين من جهة ثانية .. ان ذلك كله لا يغير شيئا من حقيقة موقف العداء الفاشي – المكرس بهدر دماء المناضلين الشهداء – للطغمة العسكرية من قوى الحركة الشعبية السودانية بمساندة قوى الرجعية المحلية . كما لا يغير من الطبيعة الرجعية لموقع هجوم هذه الطغمة على المعسكر الاشتراكي .

هكذا فان حقائق الوضع السوداني الراهنة – ناهيك بالعربي – لا تدع لمحاولات العودة الى اي شكل من اشكال التوازن بين اليمين واليسار ، بين المعسكرين الامبريالي والاشتراكي ، اي منفذ للنجاح بهدف كسب هامش للمناورة الداخلية والخارجية .فالمعادلة الناصرية للتوازن – التي يعيدها مقال لهيكل حول الاحداث السودانية الى الذاكرة بهدف واضح – لن تجد بعد اليوم في الوضع السوداني مرتكزا واقعيا لها في اطار الصراع الدائر بين قوى الرجعية وقوى التقدم والتحرر والاشتراكية .

من هنا فان تسعير الطغمة العسكرية لحملة العداء للشيوعية وهي في سبيل ترسيخ المضمون الرجعي الجديد لسلطتها قد اقام حدا فاصلا بين موقعها الى جانب قوى الرجعية والاستعمار العالمي وموقع قوى الحركة الشعبية وحركة التحرر العالمية ... وهو حد فاصل رسخت جداره ديكتاتورية سوداء بلا حدود ، وروح المقاومة الشعبية ضدها التي لم تخمد رغم شراسة التصفية ..

ان صوت المقاومة ضد الديكتاتورية الذي اطلقه الدكتور عز الدين علي عامر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني في باريس والذي ارتفع عاليا في بيان للحزب تم توزيعه في مختلف انحاء السودان رغم الارهاب الفاشي .. ان هذا الصوت يستند الى اسس واقعية في الجذور الشعبية للحزب الشيوعي العظيم التي لا يمكن اقتلاعها مهما امتدت « الاسنان » !

رسالة شاهد عيان من الخرطوم

الجماهير السودانية خلال الاحداث الدامية

وصلت هذه الرسالة من قاريء سوداني ، يبدو منها انه غادر السودان يوم ٢٦ الشهر الماضي . وهو يروي ، من منظار الجماهير السودانية ، احداث الايام التي اعقبت حركة الشهيد هاشم العطا ورفاقه .

الخرطوم صباح الاثنين ١٩ يوليو ١٩٧١ ، افاق سكان المدينة على بيان المناضل هاشم العطا الذي قاد حركة ١٩ يوليو واطاح بدكتاتورية النميري لمدة ثلاثة ايام — وصلت الى المدينة المثلثة مساء الاحد ١٨ يوليو قادما اليها من بيروت .. وهذا الصباح صباح الاثنين افقت مع الناس على بيان هاشم العطا ، لم يكن في المدينة ما يوحي بأن هناك شيئا غير عادي قد وقع في البلاد سوى دبابتين ترابطان على مدخل الجسر الذي يربط بين ام درمان والخرطوم .. بدات مع صباح الاثنين تنفرج أسارير الناس وترتفع تعليقاتهم : « لقد ارتحنا من الحكم البوليسي وحكم المخابرات »، كان الناس يبدون جميعا وكانهم على موعد سابق مع حركة ١٩ يوليو، ثم بدأت بعد ذلك من صباح اليوم الاول المظاهرات من كل شوارع الخرطوم والاحياء الشعبية والحي العربي والمناطق المجاورة للعاصمة تهتف تاييدا لحركة ١٩ يوليو ، كانت شعاراتها تؤكد شيئا جديدا في حياة الشعب السوداني كثيرا ما ناضل من اجل تحقيقه . كانت المظاهرات تؤكد سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي أعلن بيان هاشم العطا قيامها وكان المتظاهرون التقطوا ما في بيان هاشم العطا وحولوه الى شعارات تهز المدينة كلها ، لم تفرض الاحكام العرفية او حظر التجول كما هو معهود عقب الانقلابات العسكرية التي تقع في بعض البلدان العربية . ترك قادة ١٩ يوليو كل ما في المدينة كما هو ، اقبل الموظفون في المؤسسات واجهزة الدولة على اعمالهم بحماس ملحوظ وبدات اذاعة ام درمان تذيع برقيات التاييد من العواصم السودانية الاخرى ، بور سودان، الابيض ، وادمدنى ، كسلا ، جوبا ، ملكان وغيرها . لم تطلق رصاصة واحدة على المجموعة الموالية للنميري . في اليوم الاول احتجزت هذه المجموعة وكانت من الوزراء ، فاروق ابو عيسى ، معاوية ابراهيم، النميري وغيرهم . احتجزت هذه المجموعة دون ان تمس باي اذى على الاطلاق تمهيدا لتقديمهم الى محاكمة عادلة .

حوار بسيط للغاية دار بين ملازم صغير مؤيد لثورة يوليو وبين عقيد لم يكن متفهما للموقف في بداية الامر ، الناس في العاصمة المثلثة تروي الحوار على الشكل التالي :

الملازم للعقيد — سيادة العقيد أنت تعرف ان البلاد تردت سياسيا واقتصاديا وعجزت عن تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية . وكل ما نريده هو تصحيح هذه الاوضاع .

العقيد — ما هو المطلوب مني الان .

الملازم — تحديد موقفك لاننا نعرف انك ضابط وطني تريد خدمة البلاد .

العقيد — من يقوم بهذه الحركة الجديدة ؟

الملازم — تنظيم الضباط الاحرار الذي قام بثورة ٢٥ مايو وحاول النميري حرفها عن طريقها .

العقيد — ما دام العمل في مصلحة البلاد فانني اعلن تاييدكم .

حوار بسيط كطبيعة السودانيين البسيطه يرويه الناس في اليوم الاول في كل المقاهي وأمام الدكاكين ، مكان الحوار كان في مكتب العقيد وكان الملازم ينتظره في مكتبه يقنعه بالانضمام للثورة ، لم يستخدم الملازم أي نوع من التهديد بل كان حوارا وديا للغاية .

استمرت المظاهرات التاييدية لليوم الثاني وكانت شوارع المدينة خالية تماما من أثر للقوات المسلحة الا في بعض نقاط التفتيش ومداخل المدينة ، لكن كانت هذه الشوارع تعج بالمتظاهرين من كل مكان . المزارعون جاءوا على الاقدام من الجزيره تاييدا لثورة ١٩ يوليو . بدات وزارة الداخلية السودانية تضع نظاما سريعا للغاية لتسهيل تاشيرات الخروج للمسافرين العاديين كما بدأ الاستعداد لفتح المطار لمن يريد السفر من المواطنين وقد فتح المطار في اليوم الثاني فعلا لطائرة حلقت فوق مدينة الخرطوم عدة مرات ثم سمح لها بالنزول . كما بدات مظاهرات مماثلة في العواصم السودانية الاخرى ، وادمدني ، الابيض ، بور سودان ، كسلا ، جوبا تعلن تاييدها لثورة ١٩ يوليو وكانت هتافات المتظاهرين في كل المدن السودانية تؤكد شيئا واحدا هو سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية. في اليوم الاول اعلن هاشم العطا اعادة تشكيل المنظمات الشعبية والمهنية التي كان النميري قد حلها وهي المنظمات التي عرفها التاريخ الوطني للشعب السوداني .

جاء اليوم الثالث ، وهو اليوم الذي بدا عند السودانيين عند سماع نبأ احتجاز بابكر النور وفاروق عثمان حمد الله . كانت الساعة الثانية عشرة ظهرا عندما سمع السودانيون هذا النبا تحولت شعارات المتظاهرين ضد هذا الحادث القذر كانت هتافاتهم ، « يا قذافي يا صحراوي لن تحكمنا شركات البترول » ... لقد اثار هذا الحادث سخط السودانيين جميعا ، لقد سمعت باذني وانا اقف في السوق العربي بالخرطوم كبار التجار المتدينين يقولون « من اجل شو تحجز ليبيا أولادنا اذا كانوا مخطئين نحنا نحاسبهم هنا » . لقد فجر الحادث لدى السودانيين كبرياءهم الوطني . حقيقة بدأ المثقفون والمتعلمون في العاصمة يعلقون : « لقد قام النظام الليبي باكثر مما كان يمكن ان تقوم به القاعدة الامريكية . تآمر النظام الليبي نيابة عن شركات البترول للقضاء على ثورة ١٩ يوليو » .

استمرت المظاهرات الصاخبة تاييدا لثورة ١٩ يوليو وضد القذافي والرجعية العربية وشركات البترول طوال اليوم الثالث حتى الساعة الرابعة والنصف من مساء هذا اليوم عندما اعلن هاشم العطا من اذاعة أم درمان ان تدخلا أجنبيا يقع الان ضد الثورة وطلب البيان من الجماهير ان تدافع عن ثورتها . بعد هذا البيان غنى الوردى ، الفنان المحبوب لدى الشعب السوداني ، اغنية « انصبوا المتاريس » . ثم غنى فنان سوداني اخر اغنية شعبية يحفظها كل الشعب السوداني . وحركت هذه الاغنية كوامن السودانيين وشعر الشعب ان اعتداء خارجيا يقع الان على ارضه ليقضي على ثورته ويمس كرامة وطنه ويدوس كبرياءه وربط السودانيون سريعا بما عرفوا به من ذكاء بين بيان هاشم العطا في الرابعة والنصف وبين نبا احتجاز بابكر النور وفاروق حمدالله في ليبيا واستعدوا على الفور لنصب المتاريس في مداخل الشوارع . وتكهرب الجو في المدينة المثلثة بشكل فظيع لم تشهده المدينة قبل ذلك . الا ان قصف المدافع الشديدة على مقر الاذاعة والذي كان يهز اركان المدينة لم يمكن جماهير الشعب من استكمال نصب المتاريس .. لم تكن تتوقع تلك الجماهير ان التدخل الاجنبي بدأ من الداخل فالجماهير السودانية تتمتع بطيبة خاصه وصدق في المشاعر خاصة للاجانب الذين يعيشون بينها ولم تتصور وقوع الغدر منها .

بدات الجماهير تقاتل بطريقتها الخاصة من فوق المنازل ومن النوافذ وتلتقط قطع الاسلحة من هنا وهناك .. لقد شعرت بأن ثورتها في خطر وما زال راديو أم درمان يبث لها اغنية « انصبوا المتاريس » كما يبث لها اغانيها الشعبية .. لقد استمر القصف الشديد على مقر الاذاعة حتى الساعة السابعة الا ربعا من مساء اليوم الثالث .. بعد ذلك سكت صوت الاذاعة عند اخر مقطع لاغنية « انصبوا المتاريس » ثم اشتد القتال في الاحياء الشعبية وفي احياء السفارات . كان قتالا ضاريا للغاية . وفي الحقيقة كانت الجماهير تقاتل بكل شيء . لقد مد الجنود والضباط الوطنيون الجماهير بما امكن من السلاح .. وكان اجتماعا للعمال سيتم في الساعة السابعة من مساء هذا اليوم للتسليح الا ان القصف المدفعي الشديد حال دون هذا الاجتماع .

بعد أن سكتت اذاعة أم درمان عن البث بدأت محطة اخرى مجهولة تعلن ان النميري استعاد السلطة بصوت غير سوداني وبلهجة غير سودانية . وبدا ارسال هذه المحطةضعيفا حتى أن السكان في الخرطوم لم يسمعوها .. اعلنت هذه المحطة المجهولة ان التلفزيون سيبدأ ارساله في السادسة والنصف من مساء اليوم الرابع — وهو يوم الجمعة — ... وكانت فضيحة ... لقد ظهر على شاشة التلفزيون مصورو الكاميرا والمسدسات على رؤوسهم لم يتمكنوا من عمل مونتاج للتصوير وقد أثار هذا المنظر السريع سخرية الاسر السودانية في المدينة .

في اليوم الرابع وبالرغم من الاعدامات السريعة لهاشم العطا ورفاقه ، وبالرغم من الحملة المسعوره التي بدات تشنها الاذاعة المجهولة والاستغراب الشديد الذي ظهر عند الناس عن هذه الاذاعة ، ازداد القتال .. كان القتال حتى مساء الاثنين ٢٦ — ٧ — ١٩٧١ يدور بشكل ضار بين القوات التي انحازت الى ثورة ١٩ يوليو وبين القوات التي ظهر انها موالية للنميري . كان هذا القتال يدور في الدرجة الاولى في الحي العربي ومن فندق حلفا ومن عمارة عثمان ، وهي اكبر عمارة في الخرطوم وكانت قد اممت بعد ٢٥ مايو وفي الشوارع الرئيسية وفي الازقه .. فسر الناس بشكل سريع الاعدامات الفورية التي يقوم بها النميري باتها بهدف التاثير على المقاتلين ، لكن الانباء تتوارد من المدن السودانية الاخرى خاصة واد مدني ، بور سودان ، طبره ، ان قتالا شديدا يدور بين قوات ثورة ١٩ يوليو وبين قوات النميري وحتى يوم الاثنين ٢٦—٧—٧١ تاريخ مغادرتي مطار الخرطوم كانت الاتصالات والمواصلات منقطعة تماما بين الخرطوم وبين هذه العواصم التي يدور فيها القتال وتوجه حكومة النميري نداءاتها للقوات الموالية لها عن طريق الاذاعة التي عادت الى البث في اليوم الخامس للاحداث وبدأ الناس في الخرطوم يفسرون نداءات اذاعة النميري بان قوات كبيرة من الجيش السوداني هي الان مع الثوار وان الدبابات البرمائية اختفت تماما ولم تظهر اي تاييد للنميري حتى الان .

غادرت الخرطوم مساء الاثنين ٢٦ — ٧ — ٧١ وكان القتال على اشده في مدينة الخرطوم نفسها خاصة في الحي العربي وبعض الفنادق وحتى بعض الشوارع الرئيسية وان تواتر الانباء التي وصلت تفيد ان القتال على اشده في المدن الاخرى . وكانت وزارة الداخلية قد اكتظت بالمعتقلين من كل الفئات الاجتماعية وظل هؤلاء مضربين عن الطعام حتى يوم الاثنين ٢٦ — ٧ . لقد شاهدت طفلا صغيرا لم يتجاوز العاشرة من عمره في احد شوارع الخرطوم يوم الاحد ٢٥ — ٧ يشير بيده الى رجل عادي كبير في السن ويصيح على دبابة كانت منطلقة في احد الشوارع « يا عم يا عم هذا شيوعي .. » واستغربت كيف استجاب قائد الدبابة المجنون لنداء الصبي فانطلقت الدبابة نحو الرجل المسكين واطلقت رشاشاتها عليه فسقط قتيلا فوق الرصيف .

ولقد أصاب سيدة مصرية الجنون وهي تجري في احد شوارع الحي العربي وتصيح : « اطفالي .. اطفالي » ، وكان اطفالها قد سحقتهم دبابات النميري التي جاءت للحي ولم تتمكن الدخول لشدة المقاومة العنيفة ، كما انتاب سكان المدن حزن عميق واسى شديد بعد اعدام الشفيع احمد الشيخ بدون محاكمة .. ان مدينة الخرطوم الان في سجن رهيب وصمت لا يمزقه سوى رصاص الاعدام بالجملة .. لكن استطيع القول بدون مبالغة ان مقاومة عنيفة وعنيفة جدا ما زالت موجودة في قلب المدينة .

شاهد عيان

بيانات

الجبهة الشعبية الديمقراطية ترد على القذافي وتتضامن مع الحزب الشيوعي السوداني وتكشف

المشروع السعودي لضرب يسار المقاومة وتصفية الثورة الفلسطينية

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية بيانا ردت فيه على حملة القذافي ضد يسار المقاومة والحزب الشيوعي السوداني والقوى الوطنية الديمقراطية ، وأعلنتتضامنها مع المناضلين الشيوعيين في السودان . قال البيان :

«يشهد الوطن العربي منذ حملة ايلول الدامية ١٩٧٠ ، سلسلة من حملات التطويق والابادة للقوى الوطنية والثورية ، ويتعرض اليساريون من ماركسيين وديمقراطيين ثوريين ، لاشرس هذه الحملات وأكثرها همجية ووقاحة على يد الرجعية عميلة الاستعمار ، وبذات الوقت على يد انظمة برجوازية فاشية تدعي زورا التقدمية والعداء للامبريالية كما يجري في السودان المناضل من عمليات تقتيل وابادة لاصلب الوطنيين الثوريين من ابناء الحزب الشيوعي السوداني . وهذا كله انسجاما مع سياسة « الانفتاح » على الامبريالية وتقديم التنازلات لها من أجل امرار التصفية الشاملة للقضية الفلسطينية ، وتمزيق الجناح الثوري في حركة التحرر العربية لتامين الاعتراف باسرائيل ضمن حدود آمنة وتامين الاستقرار للمصالح الامبريالية وحماتها من أنظمة رجعية عميلة سلمت فلسطين عام ١٩٤٨ للصهيونية وفقا لخطط استعمارية مرسومة ، وبذات الوقت حتى تتربع انظمة برجوازية عاجزة عن خوض حرب وطنية حازمة مع الصهيونية والامبريالية وليس امامها الا المساومة مع العدو القومي رغم أطنان الشعارات الثورية الفارغة .

وفي هذا الوقت تحديدا يخرج علينا العقيد القذافي (١—٨—١٩٧١) بتصريحات يوزع فيها « شهادات الادانة الوطنية » على أصلب اعداء الصهيونية والاستعمار والرجعية في الوطن العربي . ويعلن انه « يلتقي مع الولايات المتحدة الامريكية في معاداة الشيوعية ولكن تبقى بعض القضايا المختلف عليها بينه وبين الامبريالية الامريكية ..!!؟؟ » .

ثم يصب غضبه على يسار المقاومة الفلسطينية والحزب الشيوعي السوداني لان هذه القوى تتسلح بنظرية الطبقة العاملة .

لقد فات العقيد القذافي أن الماركسيين الثوريين يشهد لهم التاريخ أنهم أصلب المناضلين من اجل قضايا الثورة الوطنية (القومية) والثورة العالمية ضد الامبريالية وعملائها الرجعيين ..

لقد تناسى القذافي دروس التاريخ المعاصر في العالم ، فالشيوعيون وكل الثوريين هم الاعداء الاشداء للامبريالية والاستعمار والرجعية العالمية (ثورة عمال باريس ضد الحكومة البرجوازية .. حكومة الخيانة الوطنية ١٨٧١ ، ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، ثورة الصين ، الثورة الفيتنامية بقيادة الحزب الشيوعي ، الثورة الكوبية .. الخ) وفي وطننا العربي ان الماركسيين الثوريين الفلسطينيين حملوا السلاح لمقاتلة العدو القومي قبل انقلاب القذافي وبعده ، والحزب الشيوعي السوداني الذي يهاجمه القذافي هو الحركة الوطنية الثورية التي قادت الشعب السوداني المناضل الى اسقاط حكم عبود العسكري بانتفاضة جماهيرية رائدة ، وهو الذي قاتل الرجعية السودانية عميلة الامبريالية والسعودية طويلا ، وهو الذي اتخذ موقفا قوميا وامميا ثوريا من دولة اسرائيل ، واكد على النضال من اجل ازالتها وبناء دولة ديمقراطية في فلسطين (مؤتمر اكتوبر ١٩٦٧) وهو الذي رفض بنود قرار مجلس الامن التي تنص على الاعتراف باسرائيل وتامين حدود آمنة لها ، كما وقف مع الثورة الفلسطينية بكل طاقاته..

ان اي فصيل من فصائل المقاومة لا يحتاج الى « شهادة » من العقيد ، والجبهة الديمقراطية بالتاكيد ترفض شهاداته مهما كانت ... فدماء مقاتلي الجبهة ضد اسرائيل، وفي ايلول وفي كل لحظة قتال ضد العدو الصهيوني وفي جميع مراحل الدفاع عن الثورة والشعب المسلح ضد قوات الملك حسين ، هي الشهادة الثورية الوحيدة المطلوبة . ودماء مقاتلي الجبهة بقيادة القائد البارز « صالح رافت » عضو المكتب السياسي للجبهة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد روت تراب الوطن في جرش وعجلون وهي لم تجف بعد ولا يستطيع اي مكابر في الكون طمسها .

نعم ، نعترف باننا نحمل السلاح بيد والايديولوجية الثورية باليد الاخرى ، لان البندقية وحدها لا تصنع ثورة ظافرة والمصير البائس لثورة شعبنا عام ١٩٣٦ دليل صارخ على هذا ، والبندقية المسلحة بنظرية وسياسة ثورية هي التي تصنع النصر على الاعداء ، وثورة فيتنام بوجه آلة الحرب الامبريالية دليل صارخ على هذا ... وعلى العقيد القذافي ان يتذكر بان الذي يقود الثورة الفيتنامية ، حزب شيوعي يؤمن بالماركسية — اللينينية والاممية البروليتارية .

واذا كان القذافي يرى على حد تعبير احدى خطبه العلنية « بان امبرياليي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، اقرب اليه من بلدان المعسكر الاشتراكي (لانهم من اهل الكتاب) بينما البلدان الاشتراكية تاخذ بالشيوعية » فان هذا المنطق سيقوده بالنتيجة الى الموقف بصف الرجعية والامبريالية لانه ضد القوى الثورية في العالم وفي بلادنا العربية التي تخوض صراعا ضاريا ودائما مع الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وهذا ما قاد القذافي الى مواقف العداء من يسار المقاومة والحزب الشيوعي السوداني المناضل تحديدا ، والقذافي يعلم جيدا انه في هذا يلتقي عمليا مع طلبات السعودية والملك حسين واليمين الفاشي في السودان .

السعودية تطلب رسميا ضرب الجبهة الديمقراطية ومنظمات تقدمية أخرى

ان الثورة الفلسطينية تتعرض الان لخطر التصفية الشاملة ، حتى يتم للملك حسين عقد صلح استسلامي منفرد مع العدو الصهيوني ..

ان الجبهة الديمقراطية تطرح علنا وامام الجميع .. ما يدور في كواليس الدبلوماسية السرية ، تطرح المعلومات الاكيدة والقاطعة لمخططات فيصل — حسين — المصمودي والامبريالية الامريكية . ان الجبهة الديمقراطية تمزق الان جدار الصمت على المؤامرات والمخططات الرجعية — الامبريالية السرية — بدون غموض فالوضوح السياسي هو القوة التي لا تقهر بيد شعبنا وابناء الثورة الشرفاء.

لقد اطلت الحرباء الرجعية السعودية براسها على المشرق العربي من جديد ، وتحديدا بعد رحلة فيصل لواشنطن ، واخذت السعودية تنشط للمشاركة في الاسراع بتصفية القوى الثورية في المنطقة العربية والتي تقف بصلابة في وجه مخططات الامبريالية لفرض « الحل الامريكي » لازمة الشرق الاوسط ، وفي مباحثات فيصل مع الرئيس السادات طلب رسميا تصفية القوى اليسارية في حركة المقاومة ، وعاد الملك فيصل وجدد طلبه هذا مع وفد المقاومة الذي ذهب الى الرياض خلال الاسبوع الماضي .

ان الملك فيصل ومعه وزير خارجية تونس الذي وقف قبل عشرة ايام امام التلفزيون الاردني يبارك خطوات الملك حسين بعد مذبحة جرش يعملان بتنسيق مشترك لتنفيذ المخطط الامبريالي الامريكي وذلك بالعمل على تحويل المقاومة الى اداة عسكرية خاضعة « للسيادة الرجعية الاردنية » وتعمل ضمن ما تحدده رئاسة الاركان الملكية في عمان ، وبتعبير اوضح ان « الوساطة » السعودية — التونسية تطرح مشروع تسوية جديدة بين المقاومة وحكم الملك حسين يؤدي الى النتائج السياسية والعسكرية التالية :

اولا — خضوع المقاومة الى منطق «السيادة الاردنية وقوانين الدولة الرجعية » وبذلك يتم تجريد المقاومة من استقلالها السياسي ويصبح حكم الملك حسين هو المعبر عن شعب فلسطين محليا وعربيا وعالميا .

ثانيا — تتحول المقاومة الى ظاهرة عسكرية فقط تتقيد بالتعليمات الصادرة عن رئاسة الاركان الملكية بحجة « ضبط العمل الفدائي وحصره بمهماته العسكرية » على ان يتواجد الفدائيون على شريط طوله ٥٣ كم مقابل ارض الضفة الغربية المحتلة وبعرض ٥ — ١٠ كم عن النهر . وجميع الاراضي الفلسطينية المحتلة قبل ٦٧ لا يجوز وجود فدائيين مقابلها او العمل باتجاهها وحصر العمل المسلح بالاراضي المحتلة بحرب حزيران ٦٧ .

وبهذا يتم تجريد المقاومة من اية صفة تمثيلية سياسية ووطنية لشعب فلسطين . وهذا ما يطالب به الملك حسين ، تحديدا حتى يتمكن من الحركة السياسية باسم شعب فلسطين وباتجاه التسوية الشاملة مع العدو الصهيوني . وحتى تتمكن الوساطة المشبوهة من تحقيق مشروع التسوية الجديدة ، فان الملك فيصل والمصمودي وهذا ما يطالب به الملك حسين ايضا في تصريحاته واذاعاته ورسولا الامبريالية الامريكية ، يطرحان ضرورة اتخاذ خطوات رسمية عربية ، وداخل المقاومة ، تحقق ما يلي :

اولا — ضرب القوى اليسارية في المقاومة ، فالرجعية والقوى المساومة العربية تعلم جيدا ان القوى اليسارية تدرك مدلولات هذه المؤامرة — التسوية — مع الملك حسين ولن تتنازل عن الموقف الوطني الحقيقي بادانه ومحاصرة حكم الملك حسين من قبل الدول العربية فلا وساطة بين الشعب وحكم الجلادين والجزارين في عمان . فحكم الملك حسين لا يمثل شعبنا وقد عمل على مصادرة جميع حقوقه الوطنية ، فقطع كل جسور العلاقة بينه وبين المقاومة وجماهير شعبنا .

ثانيا — مسخ الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة ، تحت شعار « الوحدة الوطنية في منظمة واحدة » لدفعها للتقاتل فيما بينها تحت شروط السعودية — تونس — حسين ، التي تطالب بتصفية القوى اليسارية اولا وقبل كل شيء ، وبذلك تعمل المقاومة على تمزيق نفسها بنفسها ، بل اكثر من ذلك دخولها فيما بينها في دوامة دموية تؤدي بها الى الهلاك والهزال .

بينما ترفض السعودية — تونس — حسين اية وحدة وطنية جدية بين منظمات المقاومة . فالوحدة الوطنية تتطلب تحديد المهمات الوطنية والسياسية الراهنة لشعبنا وذلك بانتزاع حقوقه الوطنية من انياب حكم الملك حسين (حقه في تقرير مصيره بنفسه ،حق متابعة تدريب شعبنا وتسليحه ، مواصلة القتال باتجاه العدو الصهيوني ، رفض اية تسوية سياسية تمس حقوق شعبنا التاريخية ، المساواة الاقليمية في السلطة السياسية بين الشعبين الاردني والفلسطيني ورفع الاضطهاد الاقليمي عن شعبنا في الاردن ، اقصاء حكومة الجلادين ومحاكمة سفاكي دماء الشعب والفدائيين) . والوحدة الوطنية تتطلب عسكريا بناء جيش تحرير شعبي موحد على اسس ديمقراطية ثورية (القواعد تنتخب القيادات ، مجالس المقاتلين للرقابة والنقد والتوجيه ، الغاء الامتيازات الطبقية، المادية والمعنوية ، بين المقاتلين ، تحرير ارادة القوات المقاتلة من اية ضغوطات رسمية) .

وهذا ما لم ينضج بعد في صفوف حركة المقاومة ، رغم أن الجبهة الديمقراطية طرحت مشروعا للوحدة الوطنية الثورية على المجلس التاسع ، بينما تطالب الرجعية بان تصفي المقاومة نفسها بنفسها باسم الوحدة الوطنية وضرب القوى اليسارية . حتىتتحول الى مقاومة هزيلة تحت الوصاية الرسمية العربية . وغير قادرة على الحركة الوطنية المستقلة سياسيا وعسكريا .

من هنا بالضبط علينا أن ننظر الى تصريحات القذافي ضد القوى التقدمية في المقاومة وعلينا ان نتمتع بدرجة عالية من اليقظة الثورية لما يطبخ في دهاليز الدبلوماسية السرية ، فطلبات السعودية — تونس — حسين واضحة ، وياتي القذافي بتصريحاته ضد يسار المقاومة ليصب الماء في طاحونة مؤامرة واشنطن — فيصل — حسين — المصمودي لتصفية الثورة وتحويلها الى هيكل عظمي ليس امامها سوى التسليم او الانتحار أمام المخطط الرجعي الاستعماري لتصفية القضية الفلسطينية ..

ان الثورة في خطر .. وعلينا جميعا قهر مؤامرة فيصل — حسين — المصمودي وكل اعداء الثورة ، وتحية الى جميع القوى التقدمية العربية والعالمية التي تتضامن مع ثورتنا . »

الحلف الرجعي الجديد

بقلم : محمود حسين

عاش العالم العربي ، في الفترة الاخيرة ، سلسلة من الاحداث والمآسي تقرب من المسلسلات التي تعودنا ان نراها في دور السينما ، الا انها كلفت الشعوب العربية وطليعاتها المناضلة الكثير من الضحايا والعديد من الشهداء .

وقد بدات هذه الاحداث بمحاولة انقلاب غامضة دارت في القصر الملكي في المغرب ، تسارعت الدعاية الليبية لتاييدها ، بينما هرول الملك حسين الى مراكش ليهنىء زميله بنجاته وليتمنى له طول العمر ، في الوقت الذي اصدر فيه اوامره لخدمه في الاردن بسحق المقاومة الفلسطينية ، ووضع حد لاحلام من راودهم خاطر الاطاحة بالعائلة المالكة الهاشمية ، عن طريق انقلاب عسكري ، اردنيين كانوا ام فلسطينيين .

ثم كانت محاولة الانقلاب السودانية ، التي حاول قادتها ان يحرروه بها من وصاية مصر وسوريا المضعضعتين ، ووصاية القذافي الذي يتمطى محاولا ان يحتل المنصب الذي خلا بوفاة عبد الناصر .

وتلا هذا الانقلاب مغامرة تمت في سماء ليبيا ، انتهت باعتقال قائد الانقلاب السوداني واهد زملائه . ثم ظهرت طائرات مجهولة ، مصرية او ليبية في اغلب الظن ، قصفت مقر قيادة الانقلاب السوداني ، ومهدت الطريق لعودة النميري الى السلطة .

وبعدها القى السادات خطابا في احتفالات ٢٣ يوليو ، اصدر فيه حكمه بالاعدام على مليون مصري ، ووصم الجبهة الشعبية بالخيانة بحجة انها جرؤت على احتلال سفارة مصر في السويد احتجاجا على تخاذل السادات واعوانه امام المجزرة التي دبرها حسين للشعب الفلسطيني ، وهدد حسين بعظائم الامور لان الملك مرغ كرامة « الرئيس » المصري ، ورفض ان يحترم هيبته ..

هذه الاحداث وغيرها ، هل هي احداث عارضة لا تربط بينها الا الصدفة التي جعلتها تقع في هذه المرحلة من تاريخ العالم العربي ، ام ان هناك رابطة ما ، توضح بشكل او باخر ان ما يدور في الشرق الاوسط ، انما هو تعبير عن ظواهر طبقية ، وعن تناقضات داخلية ، كان لا بد وان تنجز بعد ان ظلت كامنة طوال اعوام متتالية ؟

منبع الاحداث :

مما لا شك فيه ان الاحداث التي تمر بمصر تترك طابعها على تطور الامور في الشرق الاوسط باسره ، وقد تبلورت هذه الحقيقة بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، الا ان بروزها اتخذ شكلا اكثر شمولا بعد تاميم القناة في يوليو ١٩٥٦ ، وبعد ان تحول عبد الناصر الى قائد وطني يتزعم البورجوازية القومية المصرية ، والبورجوازيات القومية العربية التي كانت تبحث عن طريق لنموها الرأسمالي وللسيطرة على الحركة الشعبية الوطنية المتصاعدة !.

وقد ادى هذا التحول لان يصبح المسرح السياسي في الوطن العربي ، مجال صراع بين تيارين رئيسيين : الاول يتزعمه عبد الناصر وتنضوي تحت لوائه البورجوازيات القومية العربية التي رات في « النموذج الناصري » وسيلة لانقاذها من ازدياد حدة الصراع الطبقي ، ولاحتواء عواطف الجماهير العربية التي جذبتها دعاية عبد الناصر وعجزت طلائعها الشعبية عن ان تقودها في طريق ثوري مستقل ، والثاني : تيار البورجوازيات والطبقات الاستقلالية التقليدية التي قاومت اطماع عبد الناصر واتجاهاته السياسية والاقتصادية لانها كانت تهدد مصالحها ووضعها الطبقيين .

وقد استمر هذا الوضع حتى وفاة عبد الناصر ، رغم الهزائم السياسية والعسكرية التي عاناها نظامه ، ورغم ازدياد حدة الازمة التي كانت تعصف ببورجوازية الدولة وتهدد بعودة التناقضات الطبقية الى الانفجار في مصر ، في الفترة التي تلت هزيمة الجيوش النظامية العربية امام العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ .

الا ان وفاة عبد الناصر افقدت بورجوازية الدولة المصرية قائدها التاريخي الذي فتح لها ابواب النمو ، ورسم لها طريق الصعود ، فوجدت هذه الطبقة نفسها فجاة في مواجهة الشعب المصري والشعوب العربية وهي في موقف لا تحسد عليه : فالارض العربية محتلة ، والقناة مغلقة ، ورصيد الجماهير المصرية والعربية ، الذي استطاع عبد الناصر ان يمد حبله نتيجة العلاقة التاريخية التي كانت تربطه بهذه الجماهير ، يوشك على النفاد ، ذلك في الوقت الذي كانت بورجوازية الدولة نفسها تتطلع الى الخلاص من الوصاية السوفيتية ، والى تشجيع القطاع الخاص بشكل يسمح لها بالاستمتاع بالمزايا التي حصلت عليها في السنين الماضية .

وهكذا وجدت القيادة السياسية لبورجوازية الدولة نفسها ضائعة في معترك الصراعات الدولية ، تائهة في بحثها عن حل لمشاكلها ، فريسة التناقضات التي تطحنها ، دون قائد تقبل اجنحتها المختلفة حكمه . فتفاقمت النزاعات داخلها ، بعد ان عجز قادة الاتحاد السوفييتي عن ايجاد مخرج لها من ازمتها ، وبعد ان زادت الولايات المتحدة في دلالها ورفضها الضغط على اسرائيل طالما ظلت بورجوازية الدولة على علاقتها الوثيقة بالاتحاد السوفياتي .

وانفجرت هذه التناقضات بعد ان وصل الصراع بين التيارين المتنازعين داخل قيادة الطبقة الى حد التآمر ، فكان اعتقال قادة الجناح الموالي للاتحاد السوفياتي ، وانتصار الجناح الذي يرى ان مفتاح الموقف في يد الولايات المتحدة .

الثمن :

خرج الجناح الاخير من هذه المعركة منتصرا . فواصل السير في الطريق الذي كان قد اختاره من قبل ، وان كان بوسائل اكثر التواء ، بعد ان اضطر الى عقد اتفاق صداقة مع الاتحاد السوفياتي . وتوالت اجراءاته « الديمقراطية » « والليبرالية » . فامر وزير الداخلية بمنع المظاهرات الشعبية منعا تاما ، ونصح كل مواطن بالعودة الى عمله من اجل زيادة الانتاج الفردي للمعركة ، ثم بدا النظام يفتح ابواب الاقتصاد القومي امام القطاع الخاص وراس المال الاجنبي ، ويعيد بعض « الحقوق » التي كانت قد انتزعت الى بقايا الطبقات البورجوازية والاقطاعية القديمة ، كما لم يتردد في تقبيل يد فيصل القادم من مكة ، عن طريق واشنطن وفي قبول بعض هباته الكريمة .

وكان من الطبيعي ان تدفع القاهرة ثمن هذا التحول ، وان تفقد مركزها كعاصمة للقوى البورجوازية القومية ، وان تزاح عنها الهالة التي اكتسبتها اثناء صعود بورجوازية الدولة الى الحكم ، وصدامها مع قوى الامبريالية القديمة وعملائها الداخليين : البورجوازية التقليدية والاقطاع .

كما كان من الطبيعي ان تتململ الجماهير المصرية ، وهي ترى السادة القدامى والسادة الجدد يحاولون اقتسام مواقع السلطة من جديد ، وتوحيد جهودهم من اجل مواجهة سخط الشعب الذي بدأ يخرج من قمقمه .

الفراغ :

وهكذا عاد العالم العربي اليوم ، الى وضع شبيه بالوضع الذي ساده قبل تاميم القناة ، دول متناقضة المصالح ، عاجزة عن توحيد موقفها وعن خداع الجماهير الشعبية ، وقيادات مهلهلة تتنازع السيطرة على الحركة الجماهيرية العربية ، وقادة صغار يحاول كل منهم ان يحتل مركز الزعيم الذي اختفى مخلفا لورثته تركة محملة بالمشاكل والازمات .

وكان من المنطقي في مثل هذه المواقف ، ان يعمل حسين الذي اضطر في الماضي للخضوع على مضض لوصاية عبد الناصر ، على التحرر من ضغط القاهرة ، وعلى الانفراد بحل مشاكله الداخلية والخارجية . وهذا ما فعله . فقد صبر ، حتى تبدى تفكك الجهاز الحاكم المصري ، ثم قرر ان يتعجل محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية بعد ان مهد الطريق بخطوات متانية . كما كان من الطبيعي ايضا ان ينتهز حافظ الاسد الفرصة ، وان يقفز الى مقاعد السلطة ، وان يعمل على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، ومع البورجوازيين التقليديين الذين هربوا من البلاد في عصر « الاشتراكية » السالف ، وعلى الحد من نشاط المقاومة الفلسطينية .

كما كان من الطبيعي ايضا ان يتهيأ حاكم كممصر القذافي لاحتلال مركز عبد الناصر ، متوهما انه يكفي لكي يصبح قائدا عربيا كبيرا ، ان يمتلك بضعة ابار بترول ، وان يعمل بالقرصنة فيشجع الانقلابات حين يريد ، ويقف ضدها حين تخرج عن ارادته ، وان يرفع راية « الوحدة العربية » المزيفة بيد وراية معاداة الشيوعية في اليد الاخرى .

الحلف الجديد :

ادى التفكك الذي اصاب بورجوازية الدولة المصرية ، لان تفقد القاهرة مركزها القيادي في العالم العربي ، والى ان تحاول السلطة المصرية الخروج من ازمتها عن طريق تحالفات جديدة ، مع قوى عربية واجنبية ظلت تعاديها حتى فترة قريبة .

ومن هنا كانت زيارة روجرز لمصر ، التي ادت الى تفجر الصراع بين التيارين المتناحرين داخل القيادة السياسية لبورجوازية الدولة المصرية ، والى استبعاد التيار الموالي للسوفييت ، ثم الالتقاء مع الملك فيصل وبقية القوى السياسية المرتبطة به في مصر وغيرها من الدول العربية ، والتخلي عن المقاومة الفلسطينية حين قرر حسين مواجهتها بالتعاون مع اسرائيل .

اي ان الصفة المميزة للمرحلة الجديدة التي يمر بها الشرق الاوسط هي محاولة النظم الرجعية في المنطقة لتجميع القوى السياسية اليمينية وتوحيدها ضد كافة القوى اليسارية على اختلاف تياراتها .

وليس من الغريب ان يبدا تشكل هذا الحلف تحت شعار « القومية العربية » ، وضرورة « تجميع القوى العربية من اجل خوض المعركة ضد العدو المشترك » .. فان هذا الشعار ، كما طرحته النظم الرجعية في المنطقة لم يكن بالنسبة للطبقات الحاكمة سوى محاولة لاستيعاب سخط الشعوب العربية ولاحتواء عواطفها ضد الاستعمار والصهيونية من اجل ضرب الطلائع الطبقية التي كانت تمثل طريق المستقبل .

اذ ان الوجه الرئيسي لهذا الشعار كما رفعته القيادة المصرية بعد معركة القناة ، كان في الواقع وجها معاديا لحرية الشعوب العربية . فقد استغل عبد الناصر رغبة الجماهير العربية في توحيد نضالها الثوري من اجل خلق جيش نظامي بيروقراطي ، لم يستخدم ، كجهاز قمع ، الا ضد الشعوب العربية ، وانهار في كل مرة وجد نفسه في مواجهة عدو الشعوب العربية الحقيقي : الاستعمار والصهيونية ، ومن اجل تصفية كل الحركات الشيوعية والتقدمية التي حاولت ان تواصل نضالها المستقل — كما تم في العراق على وجه الخصوص — بحجة الدفاع عن الوحدة الوطنية .

وقد اكدت الاحداث الاخيرة التي مر بها الشرق الاوسط المضمون الرجعي لهذه السياسة : ففي الاردن ، والثورة الفلسطينية

البقية على الصفحة — ١٥ —

التجار والصناعيون

صراع حاد على كسب ود العهد من أجل امتيازات افضل

معركة التجار والصناعيين قديمة . انها تعود الى انفلات لجام الخدمات في الاقتصاد اللبناني منذ « الاستقلال » وتصاعد نموها على حساب صناعة محلية ناشئة . وعرف الصراع الدائر بين الفريقين فترات احتداد وتوتر عينتها جملة عوامل أساسية ما زال لها دورها الحاسم الى اليوم بعد ان خضعت لتطورات عدة . هذه العوامل التي تشكل علاقة التجارة والصناعة اللبنانيتين بالراسمالية الغربية من جهة اولى ، وأسواق الاستهلاك لبضائعهما من جهة ثانية ، وكلفة تحضير او تأمين هذه البضائع من جهة ثالثة ، بالاضافة الى الاوضاع السياسية والاقتصادية التي تحكم المناطق التي تتحرك فيها هذه البضائع من جهة اخيرة ..

الاطار المميز للمعركة الحالية :

لقد اطلت بعد ازمة انترا وحرب حزيران مسألتان هامتان في الوضع الاقتصادي اللبناني . فقد عرف نظام الخدمات باكمله هزة كيانية من جراء هذين الحدثين وما استتبعاه من نتائج ، هي وان لم تود به فانها القت عليه بعض الاثار العميقة . فمن ناحية اولى تعدل ميزان القوى الاقتصادي بين التجارة والصناعة بصورة محسوسة وان كانت بسيطة . فامام انسداد مجالات التوظيف المالي وضعف حركة البناء وتراجع السياحة والتقلبات المتلاحقة للسوق العربية التي تعتبر الميدان الاستهلاكي المحظي للبضائع اللبنانية ، محلية كانت ام مستوردة . عرفت الصناعة انتعاشا خاصا تمثل في ازدياد نسبة نموها واحتلالها مواقع هامة في الدول الاستهلاكية العربية (السعودية خاصة ..) . من ناحية ثانية تميزت هذه المرحلة بتدخل مباشر للدولة في الاقتصاد متزايد . فاجازات التصدير والاستيراد ووضع اليد على البنوك ومداخلات البنك المركزي وتامين اسواق التصريف .. اخذت تعطي للدولة مجالا متسعا اكثر فاكثر لتدخلها في الاوضاع الاقتصادية . .

وجاء العهد الحالي بادعاءاته المتنوعة ومن اهمها تحسين الاوضاع الاقتصادية المتردية . فالاقتصاد اللبناني ما زال يعاني نتائج اثار كوارث المصارف التي تداعت وحرب حزيران ودخول المقاومة الفلسطينية ... وكانت جميع الاجراءات التي اتخذها العهد في مجال الامن الداخلي والانفتاح الخارجي والقمع المتبع للتحرك العمالي والتحضير السياسي .. جميعها كانت تصب في اتجاه تطلبه لحل ازمة نمو الراسمالية اللبنانية ومأزقه المرحلي وليس بنك الانماء سوى احد مشاريع العهد لدفع هذا النمو وتحريكه .

ولا يقل اهتمام العهد بحل المشاكل الناتجة عن ازمة النمو الراسمالي اللبنانية وتشوهه والتي تنعكس على أوسع الجماهير اللبنانية عن اهتمامه بالنمو ذاته . فمشاكل البطالة وتدني الدخل الفردي وغلاء المعيشة والصرف الكيفي وانعدام الضمانات الاجتماعية الكافية لليد العاملة اللبنانية والزراعية .. جميعها تدخل في اهتمامات العهد الاولى . ذلك انها اذ تطال أوسع الفئات الشعبية تهز علاقة الاقطاع السياسي الحاكم بقواعده الانتخابية . واذا تذكرنا أن الانتخابات النيابية على الابواب اتضح معنى هذه الاهتمامات وقيمتها لدى أركان العهد الحاكم .

ولكن العهد في محاولته لانعاش الوضع الاقتصادي يصطدم بفئتين هما التجار والصناعيون يتنازعان سوقا استهلاكية واحدة ويتنافسان عليها . مما يجعل من كلفة البضائع لدى كل فريق عنصرا حاسما في النزاع . واذا كانت المواد الغربية ، والمصنعة منها اكثر من الاولية ، عرفت في الفترة الاخيرة ارتفاعا في الاسعار ، فان البضائع المحلية عرفت كذلك ازديادا في الكلفة بعد تطبيق الضمان الصحي وتعديل الحد الادنى للاجور وزيادة ٥ بالمئة على الاجور السابقة .

محور المعركة الاخيرة بين التجار والصناعيين

مما سبق يتضح الاطار الحالي الذي أمن انفجار المعركة الصحفية الاخيرة بين التجار والصناعيين . فكل طرف اذ يعي أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد يتجه الى هذه على انه الطرف القادر على حل أزمة النمو الاقتصادي في لبنان والمشاكل التي يستتبعها ، ويخلص الى أن يطلب منها مزيدا من الدعم (كما يفعل الصناعيون) او اتاحة فرص المنافسة الحرة والكفوءة بدون دعم لاي طرف (كما ينادي التجار .) : وهذا ما يشكل محور المعركة الحالية .

هكذا تبدو تصريحات كل طرف على انها شهادة كفاءة وحسن سلوك يتقدم بها من العهد ليحظى بانعامه . فمؤتمر الصناعيين الصحفي اذ يأتي بعد زيارة مجلسهم لرئيس الجمهورية بيوم واحد يحمل دلالة خاصة بهذا الصدد . وكل ما اتى به يحمل تاكيدا على الدور الافضل للصناعة اللبنانية او قدرتها على حل مشكلات النمو الاقتصادي . فهي اساس لثبات هذا النمو واستقلاله ، عكس التجارة المرتبطة بتبعية واضحة للاقتصاد الاجنبي ، وهذا يعني ان اتجاه النمو الاقتصادي المضمون يكون بدعم الصناعة . وهذه تؤمن العمالة للبنانيين ، وهذا يعني انها تشكل ردا على وضع البطالة المتفشية . وهي تحد من الغلاء اذ ان الغلاء من شيم التجار ، اذن فهي تجيب على مشكلة معيشية تثير سخط اوساط شعبية واسعة ، وكانت احد اسباب التحرك العمالي الاخير .. والنتيجة المنطقية لكل هذا التقرير ان الدولة يجب ان تزيد الدعم الحالي للصناعة اللبنانية لما في ذلك من مخرج لازمة التطور الاقتصادي .

ولكن المؤتمر الصحفي للتجار بعد عشرين يوما من تقرير الصناعيين وبعد تصاريح جزئية متفرقة للفريقين جاء يدحض ادعاءات الصناعيين ، ليعتبر التجارة هي طريق الحل وليست الصناعة . فهذه لم تعرف سوى نمو هزيل بينما استمر نمو التجارة بالتصاعد وهذا ينعكس على الوضع الاقتصادي بمجلة تشكل التجارة (بما فيها الخدمات والنقل) ٦٧ بالمئة من الناتج الوطني . والعمالة في القطاع التجاري هي اكبر منها في القطاع الصناعي . اما الغلاء فملازم لانعدام المنافسة وللاحتكار .. هذا كله يعني ضرورة فتح باب المنافسة على مصراعيه بتخلي الدولة عن كل ما تقدمه من دعم للصناعة متمثل بالحماية الجمركية والاعفاءات الضريبية ومنح التصدير وسواها .. هذا الدعم الذي يثقل كاهل الخزينة والمستهلك . هكذا يحاول كل طرف ان يشد العهد الى جهته بتبيان ايجابيات قطاعه وحسناته مقابل سلبيات القطاع الاخر وسيئاته ..

حدود المعركة :

ما يجب تسجيله بادىء بدء هو ان حديث كل طرف عن الاخر حديث صحيح الى حد بعيد . فالتجارة اللبنانية ربيبة الراسمالية الغربية ، والصناعة اللبنانية تستمر وتنمو بواسطة حقنات المساعدات التي تقدمها لها الدولة . لذا تذوب ادعاءات كل فريق ما ان تمسها انتقادات الطرف الاخر . وفي النتيجة يبدو كلا الطرفين اعجز من تحقيق خلاص فعلي لازمة نمو الاقتصاد اللبناني ومن التوصل لحل صحيح للمشاكل التي يلدها . هكذا يبدو مضحكا ما يدعيه كل طرف حول الغلاء والاحتكار . فالصناعيون يقولون انهم وراء تدني اسعار بعض المواد لانهم انتجوا بضائع محلية منافسة لها . وينكرون ان يكون هناك اي احتكار صناعي في لبنان . وبما انهم يعرفون سلفا ان مسالة السكر فضيحة اكبر من ان يغض عنها نظر فانهم يسرعون الى تبرىء انفسهم من ارتفاع سعر بضاعة مصنعة محليا . فالدولة هي التي تحدد الشمندر ، وهي التي تعين الرسم على السكر الاحمر المستورد ، وهي في النهاية التي تقرر اسعار المبيع .. متغافلين عن انهم هم الذين يجبرون دولتهم على القبول باسعار متدنية للشمندر بحيث تجد هذه نفسها مضطرة امام الحيف البالغ الذي يحيق بالمزارعين الى ان تدفع لهؤلاء من الخزينة نسبة اضافية تحت شعار « الاسعار التشجيعية » كي لا تنتقص ارباح الصناعيين . ويتعامى الصناعيون هنا عن مسالة اساسية ثانية وهي مسالة السكر الاحمر . ان رسوم الدولة هنا لا تغير الشيء الكثير في سعره الاصلي الذي يفرضه بلد المنشأ . ان السكر الاحمر هنا كمعظم المواد الاولية والتحويلية للصناعة اللبنانية يستورد من الخارج والخارج ، اي البلدان الراسمالية الغربية ، هو الذي يحدد اسعاره . واسعار المبيع ليست بحاجة للتعليق فالدولة التي تستجيب لمصالح اصحاب العمل على حساب المزارعين تكمل دورها حين تفرض بصورة شرعية الاسعار المتلائمة مع ارباح الصناعيين على حساب المستهلك .. وتكتمل الصورة اذا عرفنا ان هناك معملا واحدا للسكر في البقاع يحتكر كل عملية تصنيع الانتاج الشمندري ويفرض شروطه بصورة قاطعة .. ويفقد تعداد مصانع السكر او رخصها كل قيمة حين لا تكون هذه المصانع في مناطق الانتاج الزراعي .

اما مهزلة المهازل ففي دعوة التجار الى منافسة مفتوحة متكافئة .. وبرايهم ان التنافس لا الاحتكار ، هو الذي يولد انخفاضا في الاسعار ويحول دون الغلاء ، باستطاعة التجار هنا أن يتحدوا فهم الاقوياء ، اذ تسند ظهورهم صناعة غربية متطورة شديدة الاتقان منخفضة الكلفة نسبيا .. ولكن اليس التنافس مشرعا في ميدان استيراد الادوية فمن اين اذن هذه الاسعار المرتفعة لها ؟

ارباب الاحتكار في هذا البلد يتغنظون عن رؤيته . كل ما يؤذيهم هو ان يجدوا انفسهم امام مزاحمة بضائع « محلية » تضطرهم منافستها الى التقليل من ارباحهم كي يسيطر في النهاية محتكر مستبد .

اذن المعركة بين الصناعيين والتجار ليست عبثا لاهيا . انها صراع محموم على مصالح محددة . انها اقتتال مستميت على أسواق يتزاحمون فيها ويتطلع كل فريق لاحتكارها وهو في ذلك يلجأ الى السلطة السياسية حيث يعرف الدور العظيم الاهمية والمتزايد التي تقوم به في الميدان الاقتصادي .

هل هناك تفضيل معين ؟

هل يعني ما سبق ان الامر بالنسبة لاوسع الجماهير الشعبية سواء ؟

لا شك ان التجار والصناعيين يشكلون طاقما واحدا من طبقة اقتصادية مسيطرة . وان هناك هيئات اقتصادية صناعية تجارية في آن . ومواقف الصناعيين من النظام لا تقل تعصبا في الدفاع عنه عن مواقف التجاريين . فرفيق غندور رئيس جمعية الصناعيين يعلن باسم هؤلاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده تمسكه بالنظام الاقتصادي الحر في لبنان ، كما يهدد بالدفاع عنه في وجه كل من يحاول المساس به . والتجار يعتبرون هذا النظام « اساسا لحياتنا ومرتكزا لنمونا وضمانا لازدهارنا » . وكلا الطرفين يطبقان بحرفية ما نص عليه احد تقارير مصرف لبنان من انه « ينبغي التسليم بانه لا يمكن ادعاء الانتماء الى نظام ، الا باعتناقه كليا » اي بحسناته وسيئاته ، مع محاولة كل منهما احتكار الحسنات فقط ! ان هذا الدفاع عن النظام « الحر » وما يقابله من تبعية ذليلة من كلا الطرفين للراسمالية العالمية على مستويين متميزين يجب الايدفعنا الى استنتاجات سريعة . ان التطلع الى صناعة محلية مستقلة فعلا لا يبعد عن ان يكون وهما كاذبا في اطار النظام الاقتصادي — السياسي الحالي . ومن « الطبيعي » ان تكون الصناعة اللبنانية في ظل النظام القائم صناعة تركيبية في معظمها تستمد عصبها من المؤسسات الراسمالية الغربية . مع ذلك يحتل الوضع الحالي لهذه الصناعة موقعا متقدما عن الموقع الذي تقف عنده التجارة « اللبنانية » ذات التبعية المباشرة والكاملة للراسمالية الغربية . يبقى ان هذه الصناعة تتيح تشغيلا لايد عاملة متكاثرة ومتمركزة لا تلبث ان تلد طبقة عاملة لبنانية . ان هذه الطبقة هي التي يتيح لها وضعها في علاقتها مع الطبقة الراسمالية ومن حيث تمركزها وتنظيم عملها ان تكون الطبقة الواعية لمصالح جديدة ومتميزة تتخطى المصالح الضيقة لفئة ضيقة واحتكارية من التجار او من الصناعيين والقادرة على قيادة التغيير نحو نمط اقتصادي مختلف يقوم على الاستقلال الفعلي وثبات النمو واطراده الفعليين ونحو علاقات انتاج مختلفة تستبعد الوجه البشع للاستغلال الرهيب لليد العاملة والمستهلكين .

رياح اميركية تعصف في الشرق الأوسط

مجازر الأردن ومجازر السودان «فواتير» الأنظمة العربية لأميركا

من العبث بحث اي حدث من احداث الشرق الاوسط التي تعاقبت منذ حوالي العام على حدة وبمعزل عن مجمل التطورات والنشاطات السياسية الجارية في هذه المنطقة . فهي جميعا ظاهرات تبدو من خلال التحليل حلقات في خطة واحدة ترعاها الولايات المتحدة زعيمة النظام الامبريالي العالمي . وفي راس اهداف هذه الخطة تحقيق تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية عن طريق تكريس الهزيمة المشينة للانظمة العربية في حزيران ١٩٦٧ وترجمتها الى « حل سياسي » استسلامي في صالح اسرائيل وحماتها ، وبالتالي اعادة ترسيخ السيطرة الامبريالية التي ضعفت واهتزت مرتكزاتها في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين.

وكانت احداث السودان الاخيرة مؤشرا ينطوي على دلالات بالغة الاهمية بالنسبة لمجمل المخطط الذي يجري تنفيذه على مسرح الشرق الاوسط . ومن الضروري الانتباه في هذا الصدد الى سلسلة من الاحداث والظاهرات التي لا يمكن عزلها عن الاطار العام الذي تسير فيه مخططات الامبريالية . وفي مقدمة هذه الاحداث اعلان بعض الانظمة العربية موافقتها على الخطة الاميركية لحل ازمة الشرق الاوسط ، وتغيير قيادات بعض الدول العربية (مصر وسوريا) واعلان قيام الاتحاد الثلاثي ، وتصفية حركة المقاومة في الاردن ، والتقارب بين القاهرة من جهة ، وكل من الرياض وطهران من جهة اخرى ، وعودة الدبلوماسية الاميركية الى استلام زمام المبادرة في تحريك « ازمة الشرق الاوسط » على اساس السير في اتجاه تمشية الحلول الاستسلامية بالتعاون مع انظمة الحكم العربية المتخاذلة والمتواطئة والمستعدة للموافقة على المزيد من التنازلات والتراجعات امام اسرائيل والامبريالية في الوقت الذي تطلق فيه حملات ضجيج فارغة وديماغوجية عن عزمها على الكفاح وتحرير الاراضي المحتلة .

وكان سير الانظمة العربية ، « التقدمية » منها والرجعية ، في هذا الطريق الاستسلامي نتيجة موضوعية لتركيبها وعجزها عن السير في طريق النضال الحقيقية ضد اسرائيل والامبريالية . ويبدو واضحا ان « الدبلوماسية السرية » لعبت دورا اساسيا في دفع الانظمة العربية في هذا الاتجاه الاستسلامي . وبدات ملامح هذا الاتجاه تظهر جلية بعد بدء الاتصالات بين الانظمة العربية واميركا والتي ظهرت بجلاء من خلال زيارات سيسكو وسواه من المبعوثين الاميركيين ثم زيارة روجرز لدول الشرق الاوسط ، وبدء البحث في تحقيق تسوية جزئية تبدأ بفتح قناة السويس في وجه الملاحة الدولية .

وقد انصبت الجهود الاميركية على محاولة اقناع الانظمة العربية بانه ليس من امل في حمل اسرائيل على اعادة بعض ما فقدته الدول العربية المعنية من اراض الا عن طريق الولايات المتحدة وتصويرها بانها تستطيع وحدها اقناع اسرائيل بالتراجع في هذا المجال ولكن بشروط لا تخدم فقط اهداف العدو التوسعية بل تخدم بالدرجة الاولى سياسة الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة ومصالحها الاقتصادية الضخمة وفي مقدمتها المصالح البترولية .

واستغلت الدبلوماسية الاميركية الى ابعد حد فشل الاتحاد السوفياتي الذي شجع الدول العربية على السير في طريق الحلول السياسية في تحقيق اي تقدم في هذا المجال ، من اجل اضعاف ثقة الانظمة العربية في جدوى اعتمادها على دعم هذه الدولة الاشتراكية الكبرى التي تلتقي في الاساس مع اميركا على الدعوة الى ايجاد حل سياسي للمشكلة لا يمكن ان يكون بالطبع الا في صالح اسرائيل . وتصرفت اميركا طوال الفترة الماضية بشكل ادى الى الاسراع في زعزعة ثقة قادة الانظمة العربية بالدعم السوفياتي لها ، وبالتالي في جدوى تعزيز علاقاتها مع بلدان المعسكر الاشتراكي .

وشروط اميركا للموافقة على القيام بمسعى جدي لحمل اسرائيل على التخفيف من تصلبها لا تختلف تقريبا عن شروط تل ابيب . فالمطلوب بالدرجة الاولى في هذا المجال تصفية المقاومة الفلسطينية وخصوصا في مواقع تواجدها الاساسية في الاردن ، وضرب القوى والحركات التقدمية واليسارية في الدول العربية ، وتقليص حجم العلاقات بين البلاد العربية والبلدان الاشتراكية ، وبالتالي ضرب النفوذ السوفياتي في هذه المنطقة ، ودفع الانظمة العربية الى محور نفوذ الدول الامبريالية وخصوصا اميركا .



واذا ما القينا نظرة شاملة على مجمل التطورات الحاصلة في المنطقة نجد ان الانظمة العربية وفي مقدمتها ما يسمى بالانظمة التقدمية تعمل باصرار على تنفيذ الشروط الاميركية المطلوبة مقابل قيام الولايات المتحدة في الضغط على العدو لاظهار بعض اللين في مواقفه المتصلبة .

فالنظام الاردني العميل قام بواجبه على اكمل وجه .. فمن شهر ايلول ١٩٧٠ الى تموز الماضي نفذ هذا النظام ، بالتعاون المباشر مع العدو في بعض الاحيان هدف تصفية حركة المقاومة في الاردن . واسفرت المجازر والمذابح التي جرت في هذا البلد عن قتل وجرح عشرات الالوف ليس فقط من رجال المقاومة ، بل من ابناء الشعب الفلسطيني الذين قصفت مخيماتهم بوحشية ودكت بيوتهم على من فيها ..

جرى كل ذلك وسط تواطؤ الانظمة الفعلي رغم تظاهر بعضها بابداء الاستنكار لموقف الحكم الاردني وتاييدها الكلامي لحركة المقاومة واكثر من ذلك فقد ادى تدخل بعض الانظمة العربية تحت ستار التوفيق المزعوم بين حركة المقاومة والنظام الاردني الى المساهمة فعليا في عملية ضرب المقاومة ، وذلك لان هذا التدخل العربي افقد الفدائيين ، نتيجة مواقف بعض قياداتهم المتخاذلة ، والقصيرة النظر ، الكثير من امكانياتهم في الرد على حملات التصفية والابادة التي تعرضوا لها . فقد اعتمد الفدائيون على « الضمانات » التي قدمتها الانظمة العربية وكانت في الواقع مظاهر خداع وتضليل مفضوحة . ولا تزال بعض الانظمة العربية ماضية حتى الان في تمثيل مسرحية حماية العمل الفدائي مع انها تتحمل مثل حكام الاردن مسؤولية ما تعرض له من ضربات ومذابح .

وكانت الحلقة الاخرى الرئيسية التي تعتبر تكملة لضرب حركة المقاومة في الاردن مجازر السودان الوحشية ضد الشيوعيين غداة الانقلاب الفاشل الذي قام به ضباط يساريون وايده الشيوعيون .

واهم ما استرعى الانتباه في احداث السودان ، أن ضرب الانقلاب ثم بتدخل مباشر من دول « الاتحاد الثلاثي » وعقب ذلك حملة هستيرية معادية للشيوعية ومنفتحة على التعاون مع الغرب وخصوصا اميركا.

وكم كان الامر معبرا ان هذه الدول ذات « الانظمة التقدمية » التي تتظاهر بدعم المقاومة ويتحدث قادتها دائما عن « عزمهم » على خوض معركة تحرير الاراضي المغتصبة ، وقفت تتفرج على عمليات ذبح الفدائيين في الاردن بينما استخدمت اسنانها بشراسة لسحق الانقلاب السوداني وذبح الشيوعيين هناك .

وتفسير هذه الظاهرة واضح . فالانظمة العربية « التقدمية » التي تدعي السير في خط التطور الاشتراكي هي في الواقع ابعد ما تكون عن مواقع الاشتراكية العلمية الحقيقية .

وفي هذا الضوء كان الانقلاب السوداني الفاشل الذي قام به الضباط التقدميون وايده الشيوعيون يشكل تحديا حقيقيا لهذه الانظمة ومثالا لا بد ان يؤثر على التطور الداخلي في هذه البلدان . وفضلا عن ذلك — وهذا على درجة قصوى من الاهمية — فان السماح بقيام نظام ديمقراطي تقدمي في السودان لا يعتمد اسلوب التهريج السياسي وخداع الجماهير من شانه ان يفسر عملية تنفيذ المخطط السياسي لحل ازمة الشرق الاوسط الذي تسعى اليه السياسة الاميركية وفقا لشروطها وفي مقدمتها العمل على ضرب القوى الوطنية والتقدمية الحقيقية في المنطقة وضمان مواقع انظمة الحكم الرجعية و « التقدمية » المستعدة لاقامة علاقات وثيقة مع اميركا والدول الغربية الاخرى .

ومن هنا تتضح العوامل التي حملت الانظمة العربية ، ولا سيما دول الاتحاد الثلاثي ، الى المبادرة فورا الى سحق الانقلاب السوداني وتشجيع نظام حكم النميري على شن حملة تصفية دموية ضد الشيوعيين السودانيين اعادت الى الاذهان ما حدث في اندونيسيا قبل عدة سنوات من ردة رجعية رعتها ومولتها الاستخبارات المركزية الاميركية .

ان العلاقة بين مجازر الاردن ضد حركة المقاومة ومجازر السودان ضد الشيوعيين لا يمكن اخفاؤها وسترها بالمواقف الديماغوجية والدعاية المضللة التي تمارسها الانظمة العربية . وهذه المجازر هي في مطلق الاحوال « فواتير » تقدمها هذه الانظمة الانهزامية العاجزة للولايات المتحدة عربون صداقة ودليل ولاء ، وهذا يدخل ضمن الشروط التي تضعها اميركا من اجل موافقتها على القيام بدور جدي في تحقيق التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط التي اصبحت امل الحكام العرب وهدفهم الملح .

الصرف الكيفي في المدارس الخاصة

تنظيم المعلمين وتحالفهم مع التنظيمات العمالية هو الجواب

جاء المؤتمر الصحفي الذي عقده نقيب معلمي المدارس الخاصة انطوان سبعلاني حول موضوع الصرف الكيفي ليلقي الضوء من جديد على مشكلة تتعلق بمسالة استقرار العمل في قطاع التعليم الخاص ، وهو قطاع تسعى سياسة الدولة باستمرار لاسباب عديدة منها دوره المتميز في عملية البناء الايديولوجي لعزله عن بقية القطاعات وتمييزه ضمن تشريعات فئوية خاصة على هامش تصنيفين فئويين تعرفهما تشريعات العمل اللبنانية (القطاع الخاص للاجراء ، والقطاع الوظيفي العام) . .

و « الحرية » اذ تتناول موضوع الصرف الكيفي في قطاع التعليم الخاص لا بد لها أن تشير الى ان المعلمين يعانون من هذا السيف المسلط عى رقابهم منذ سنين . وحتى الان لم تحرك النقابة ساكنا حول الموضوع . فما هي حدود التهديدات التي اطلقها النقيب سبعلاني وما هي شروط تحولها الى عمل جدي مجد ؟

التمرين الابدي

قبل تعديلات قانون المعلمين في المدارس الخاصة التي صدرت في ايلول ١٩٦٤ كان معظم المعلمين يصرفون بعد سنتي تمرينهم ويتعاقدون في السنة التالية كمتمرنين . هذا اذا كان صاحب المدرسة راضيا عنهم وذلك بالراتب الذي يفرض عليهم . وكان صاحب المدرسة يستند الى المادة ٢٩ التي تنص على ما يلي : عند صرف المعلم من الخدمة او استقالته ، تصفى حقوقه ، واذا عاد الى التدريس تنشا حقوقه من جديد . وبهذا الشكل يبقى المعلم متمرنا في المدرسة طوال حياته تحت طائلة الصرف من قبل صاحب المدرسة . ازاء هذا الوضع تحرك المعلمون سنة١٩٦٣ — ١٩٦٤ مهددين بالاضراب فصدرت تعديلات ايلول ١٩٦٤ المذكورة اعلاه وابرزها تعديل المادة ٢٩ بالشكل التالي :

● يحق لرئيس المدرسة أن يصرف من الخدمة اي فرد من افراد الهيئة التعليمية على أن يرسل اليه بذلك كتابا مضمونا مع الاشعار بالوصول قبل الخامس عشر من تموز من كل سنة والا اعتبر مرتبطا بالمعهد في السنة المدرسية التالية . .

● في حالات الصرف غير التاديبي ،لصاحب العلاقة اذا رأى في صرفه اساءة استعمال الحق من قبل المدرسة أن يعترض خلال شهرين أمام لجنة تؤلف بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية على الوجه التالي:

لجان التحكيم

١ — في المدرسة التابعة لمؤسسة :

★ ٣ مندوبين ممثلين لاصحاب المدارس يختارون من مدارس تابعة للمؤسسة على أن يكون احدهم رديفا .

★ ثلاثة مندوبين ينتخبهم المعلمون في مدارس تابعة للمؤسسة على ان يكون احدهم رديفا .

★ مستشار خاص مطلع على امور التعليم الادارية والتربوية والقانونية .

٢ — اما في سائر المدارس الخاصة فتشكل اللجنة المنصوص عنها في الفقرة السابقة على الشكل التالي :

★ احد القضاة المتقاعدين .

★ ثلاثة مندوبين عن أصحاب المدارس يكون احدهم رديفا .

★ ثلاثة ممثلين عن نقابة المعلمين يكون احدهم رديفا .

★ تشكل هذه اللجان خلال الفصل الاول من كل سنة مدرسية وتكون مهمتها النظر في الاعتراضات التي يقدمها افراد الهيئة التعليمية من اللبنانيين في هذه المدارس والذين يكونون قد قضوا في خدمتها عامين على الاقل ثم صرفوا من الخدمة . وعلى هذه اللجان عند الاقتضاء أن تسوي الخلاف عن طريق اعادة صاحب العلاقة الى عمله ، واذا تعذر ذلك وتبين أن في صرفه اساءة استعمال الحق ، ان تفرض على المؤسسة تعويضا اضافيا يقدر بالنسبة الى أساس الراتب والى عدد سني الخدمة في المؤسسة على أن لا يتجاوز قيمة التعويض المستحق لصاحب العلاقة ، وان لا يقل عن قيمة راتب الشهرين الاخيرين .

تفصل اللجنة في الخلافات بصورة نهائية ولها ان تتقيد باصول المحاكمات العادية . على أن تعطي قرارها في مهلة اقصاها شهران من تاريخ تقديم الاعتراض .

طبعا أعطى هذا التعديل للمادة ٢٩ على الصعيد القانوني للمعلمين مكسبين جوهريين :

١ — ردع جزئي لعملية الصرف الكيفي .

٢ — مكسب ديمقراطي على المعلمين أن يتمسكوا به اذ يجيز للمعلمين في كل مؤسسة انتخاب ممثلين ثلاثة في أول فصل من كل سنة دراسية .

الصرف المستمر

ولكن مع ذلك لم يتخلص المعلمون من سيف الصرف الكيفي المسلط على رقابهم ، ففي الواقع :

١ — لم يكن التعديل ليمنع الصرف الكيفي ، بل يفسح مجالا في احسن الحالات وفي حال تطبيقه للتخفيف الضئيل من نتائج هذا الصرف ، اذ يبقى حق رئيس المدرسة بصرف المعلم من الخدمة مطلقا .

٢ — ظل الابهام حول كيفية انتخاب ممثلي المعلمين في اللجان التابعة للمؤسسات ومن يشرف على الانتخابات . فظلت المبادرة غالبا بايدي أصحاب المؤسسات ، فكل مؤسسة تعليمية تدعو معلميها لانتخاب لائحة تدعمها الادارة ، او توزع على المعلمين بيانا بلائحة مرشحين للموافقة عليها.. عدا أن كل المدارس الكاثوليكية اعتبرت مؤسسة واحدة تحت رعاية الاب اغناطيوس مارون الذي يختار ثلاث مدارس يطلب من كل واحدة منها انتخاب مندوبها في اللجنة وكلنا يعلم أن المدارس الكاثوليكية تعد بالمئات . هذا في احسن الحالات . أما غالبا ما يتم تعيين ممثلي المعلمين من قبل الادارة .

ويستفيد أصحاب المدارس من جهة ثانية من عدم ملاحقة النقابة لهذا الموضوع جديا .. فلا مجال للكلام عن احكام تكونت في لجان تحكيمية مندوبو المعلمين فيها من النوع الذي ذكرنا ، فقد سبق للحرية أن اعطت صورة عن جلسة نموذجية من جلسات اللجان التحكيمية .

.. فمن سنة ١٩٦٤ حتى الان لم يكن لمجلس نقابة المعلمين دورا فعليا في ملاحقة موضوع الصرف الكيفي وجعل اللجان التحكيمية مكسبا فعليا للمعلمين . وكان المعلمون يصرفون بالمئات من المدارس دون أن يرتفع صوت واحد ليدافع عنهم ، وسيف الصرف لا يزال مسلطا على رقاب المعلمين حتى وصل هذا السيف الى عنق أمين السر العام لنقابة معلمي المدارس الخاصة . وعندئذ فقط سمعنا صوت النقابة والمؤتمرات الصحفية والطلب بالغاء الصرف الكيفي .

المؤتمرات لا تجدي وحدها

ان المؤتمرات الصحفية والتهديد يبقى كلاما ومزايدات يمكن امتصاصها بتسوية قضية صرف امين السر العام على حدة لا تلبث ان تستخدم في سياق تنافس مع نقابة جديدة للمعلمين أو انتخابات مقبلة . فان لم تلحق المؤتمرات الصحفية والتهديدات بتعبئة لجماهير المعلمين عبر عقد جمعيات عمومية متلاحقة ، وملاحقة المشروع امام السلطات ملاحقة تؤمن فيها قاعدة المعلمين المعبأة والمنتظمة دور الضغط الحاسم في سبيل مطلبها العادل .

يبقى أن نشير الى نقطة هامة يمكن اذا لفت الانتباه اليها واخذت بعين الاعتبار في مجال التخطيط والتعبئة ان تضفي تغيرا نوعيا هاما على طبيعة تحرك المعلمين ليس حول هذا الموضوع فقط بل في مواضيع كثيرة ، تفتح افاقا مشرقة اوسع حول مستقبل عمل نقابي للمعلمين وحول السير المنطقي لانتمائهم الفئوي باتجاه الطبقة العاملة .

حلفاء معلمي المدارس الخاصة

ذلك أن للمعلمين حلفاء طبيعيين فليسوا وحدهم الذين يعانون من شر الصرف الكيفي ، بل هناك الطبقة العاملة بأسرها، فقد أثارت الاتحادات النقابية الغاء المادة ١٢ و٥٠ من قانون العمل وقد تراجعت عنها النقابات ممثلة بقيادييها في ٢٥ أيار وعادت لتثار على شكل مشروع منذ أيام على صفحات الجرائد من جديد . ومن مقارنة سريعة بين مشروع رئيس اتحاد النقابات (راجع « الحرية » عدد سابق) والمادة ٢٩ من قانون تنظيم الهيئة التعليمية يتبين ما يلي :

١ — ان مشروع القانون المقدم من غبريال خوري يعطي مكسبا جديدا لم يلحظ في المادة ٢٩ من قانون الهيئة التعليمية ، وهو أن الصرف لا يكون نافذا قبل قرار اللجنة التحكيمية .

٢ — ولكن قانون المعلمين مكسب لم يات على ذكره مشروع غبريال خوري وهو انتخاب ممثلي الاجراء من قبل الاجراء انفسهم .

اذن تبين مما سبق أن موضوع الصرف كما قلنا لا يطال المعلمين فقط بل يطال فئات الاجراء في لبنان من معلمين ، الى مستخدمين الى عمال. فعلى هذه الفئات أن تنسق فيما بينها وتتكاتف معبئة قواعدها لمعركة الغاء الصرف وصياغة مشروع موحد متكامل للجان التحكيمية مشكلة خطوة هامة تدفع الى الامام الحركة المطلبية للطبقة العاملة في لبنان .



مشروع تنظيم الجامعة اللبنانية

مشاركة طلابية رمزية في مجلس محدود الصلاحيات

كان طلاب الجامعة اللبنانية، قد طرحوا ، خلال اضراب الستين يوما ، مسألة اعادة تنظيم الجامعة وذلك لتأمين المشاركة — قانونيا — التي ميعها المسؤولون باستمرار .

واليوم ، يتقدم ادمون نعيم — رئيس الجامعة — بصيغة جديدة للتنظيم ، سنتناول بالبحث المسألة الرئيسية فيها : تكوين مجلس الكلية وصلاحياته .

ان أبرز ما يلفت النظر في المشروع هو انه في آن معا يوسع المجلس ويضيق رقعة صلاحياته يوسعه بحيث يضم ، بالاضافة الى رئيس الجامعة ، العضو الحكمي كلا من العميد أو المدير ، أمين سر الكلية ، رؤساء الاقسام كل الاساتذة الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين ، خمسة متعاقدين بالساعة ، ممثلون عن الطلاب (المادة ٢٧) اما الصلاحيات ، فلا تتعدى حق التوصية الى مجلس الجامعة في كافة القضايا : النظام الداخلي للكلية ، مناهج التعليم وبرامجه ، اعضاء الهيئة التعليمية والملاك الفني ، الموازنة — (المادة ٢٩) .

الجديد في هذا المشروع ، المركزية التي يؤمنها لمجلس الجامعة ، بحيث يشرف على مجالس الكليات كلها ، وهذا ما تعنيه بوضوح عضوية رئيس الجامعة الحكمية في مجلس كل كلية أو معهد . فالمؤكد في هذا الصدد ، هو أن حضور رئيس الجامعة — أو من يمثله — يسهل مراقبة تنفيذ أي قرار صادر عن مجلس الجامعة ، فهذا الاخير ، لا يطمح لان تتكرر التجربة ذاتها التي حدثت مع ادارة كلية العلوم حين رفضت قرارا بالغاء الامتحانات الشفهية . الغرض الواضح اذن هو تطويق اية محاولة من النوع نفسه . قد لا تتكرر على اي حال الا من جانب ادارة العلوم نفسها ، التي اشتد الصراع بينها وبين الادارات الاخرى نتيجة الرؤية المختلفة — لكن الجزئية — لكل منهما الى أوضاع الجامعة اللبنانية ، ونتيجة لرغبة ادارة العلوم في ايجاد مواقع اضافية لنفسها في الادارات الاخرى حيث يتواجد اكثرية من التيار الاصلاحي : « الوعي » الذي يواجه تيار ادارة كلية العلوم . على أن هذه المواجهة ، ليست بين تيارين يتنافسان لخدمة الحركة الطلابية ، فالبين ، ان نظرتهما الجزئية تتناول ، كل واحدة ، جانبا من المشكلة في حين أن المشكلة ينبغي لها أن تعالج على المستويين : المعيشي والتعليمي .

الامر الثاني ، الذي تجدر الاشارة اليه ، ويتعلق ايضا بالمركزية ، هو الاتجاه المرسوم في المشروع فيما يتعلق بتعيين افراد الهيئة التعليمية حيث لا يملك مجلس الكلية هنا ايضا سوى حق التوصية ، لماذا ؟ ان احتدام الصراع — كما اسلفنا بين التيارين الاصلاحيين يدفع بمجلس الجامعة ، الذي يتمثل فيه تيار الوعي بالاكثرية ، الى شل مواقع التيار المنافس فلا يعود هذا الاخير ، يملك الحرية في ملء ملاكه من العناصر التي يرتضيها، كما ولا يفسح المجال أمامه « لتسريب » عناصر مؤيدة الى الكليات الاخرى التي يسعى « الوعي » للسيطرة عليها . كل هذا ، يصعب تحقيقه ، ما لم يتوفر الدعم في القاعدة الطلابية يستطيع « الوعي » الارتكاز عليه في « معركته الضارية » ، فالدعم الطلابي — حركة الوعي — تسير كما يبدو على طريق الاضمحلال ، بعد الانشقاق المشهير الذي أفقد حركة الوعي قسما اساسيا من قاعدتها .

من هنا الضراوة في المواجهة بين تيارين اقلي لكن ذات قاعدة طلابية متماسكة ، أكثري ذات قاعدة « مهزهزة » ، كل منهما يهدف الى تثبيت وضعه .

مسألة المشاركة

تنص المادة ٢٧ من المشروع ، التي تلحظ المشاركة على أن ممثلي الطلاب يشتركون بنسبة ممثل واحد في كل مجلس لا يزد فيه عدد أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين عن ٤ ، ثلاثة ممثلين في كل مجلس تتمثل فيه الهيئة المذكورة عن ٧ ولا يتجاوز ١٠ ، ربع المجموع لكل مجلس يزيد على ١٠ . فاذا أخذ الحد الاقصى الممنوح للطلاب ، أي ربع مجموع أفراد الهيئة في الملاك والمتعاقدين المتفرغين ، لثبت أن نسبة المشاركة أقل بكثير مما يحاول ادمون نعيم ايهامنا ، لان نسبة الربع غير مستوفية بالنسبة الى مجموع اعضاء المجلس ، اذ ماذا حل بالخمسة المتعاقدين بالساعة ، برئيس الجامعة وهو حكما عضو ، بامين سر الكلية ، برؤساء الاقسام ؟ ، أي ما لا يقل عن عشرة أصوات تضاف الى أصوات المتفرغين والداخلين في الملاك ، بمواجهة الطلاب المشاركين « شكليا » سيما ان هؤلاء العشرة — لا كالطلاب يتمتعون بصفة تقريرية — كالمتعاقدين المتفرغين والداخلين في الملاك في مجلس « التوصيات » ما هذه المشاركة التي يشكل فيها الطلاب نقطة في « بحر » الاساتذة الهائج — غالبا ضد المصلحة الطلابية — ؟

اما عن صلاحيات المشاركين من الطلاب ، فحدث ولا حرج !.. المشروع ينص على أن يتمتع ممثلو الاتحاد بكل الصلاحيات والمهام ، ما عدا تلك التي تلحظ مسالة البرامج ، اقرار اعضاء الهيئة التعليمية .. حيث تكون لهم أصوات استشارية فقط » . الحقيقة أن « كل الصلاحيات » هي : المشاركة في اقتراح النظام الداخلي للكلية ، المشاركة في اقتراح الموازنة ، فقط لا غير ، و « كل هذه الصلاحيات » هي برسم التوصية الى مجلس الجامعة .

هكذا يراد للطلاب ان يشاركوا ، ولكن النضال الطلابي ، ينبغي أن يتجه الى تامين المجال الرحب لمشاركة من نوع اخر : تقريرية ، مناصفة (نصف عدد أعضاء المجلس كاملا) وفي كل المجالات دون استثناء ، لان هذا الشكل وحده هو لمصلحتهم .

إمتحانات التعليم المهني

لماذا لا تشرف الدولة على المدارس الخاصة ولا تفتح مهنيات ليلية

جرت خلال الشهر الماضي امتحانات التعليم المهني على مختلف مستوياته . سنناقش نتائج المرحلة الاولى من البكالوريا الفنية الجزء الاول ، لسبب بسيط هو أن هذه المرحلة تضم اكبر عدد من الطلاب المرشحين للامتحانات .

الملاحظة الاولى التي لا بد من الاشارة لها هنا انه جرى تقسيم الفحص الى مرحلتين : المرحلة الاولى وهي تضم مواد الاختصاص (تكنولوجيا — رسم صناعي .. الخ) .المرحلة الثانية تضم المواد النظرية (علوم ،رياضيات) مع المعامل والمختبرات .

كانت نسبة النجاح في المرحلة الاولى حوالي ٥٠ بالمئة . هذا يعني ان نصف المرشحين لا يحق لهم متابعة الامتحانات . وكانت مديرية التعليم المهني ، في نهاية العام الحالي ،قد اصدرت قرارا تعلن بموجبه تملصها من تعيين دورة اخرى في تشرين . الا اذا رأت المديرية ضرورة لذلك . هذا ولا يحق للراسبين اعادة سنتهم ، اي عمليا تكون المديرية قد رمت بنصف المرشحين الى الشارع دون شهادة، اذا لم تتم دورة ثانية .

ينتسب الناجحون (وهم ٥٠ بالمئة من المرشحين) الى ثلاثة اصناف من المدارس المهنية . كان التفاوت كبيرا في نسبة النجاح فيها ، من مدرسة الى اخرى . سنأخذ نماذج من عدة مدارس من الاصناف الثلاثة محاولين استخلاص نتائجها .

١ — المدارس المهنية الرسمية

— مدرسة الصنائع في الدكوانه . كانت نسبة النجاح فيها حوالي ٨٠ بالمئة . فيما مضى كان نادرا ما يحصل فيها سقوط . والسبب ان التصفية كانت تجري في امتحان الدخول الى المدرسة . ففي السنة الماضية من اصل اكثر من ١٠٠٠ متقدم لم تقبل المدرسة اكثر من ٢٠٠ طالب .

— اما في مدرسة مشغرة الفنية فكانت نسبة النجاح فاجعة على الطلاب : اذ من اصل ١٣ في فرع الكهرباء لم ينجح سوى واحد . ومن اصل ١٤ طالبا في فرع الميكانيك لم ينجح سوى واحد ايضا . لم تكن نتائج البريفيه تكنيك والبريفيه مهنية بافضل من ذلك ، اذ من اصل ٤٤ كهرباء وميكانيك لم ينجح سوى ٤ .

— لم تكن نتائج مدارس المناطق المهنية الرسمية افضل من ذلك بكثير . ان اسباب الفشل في مدارس المناطق عديدة وهي تتلخص في اهمال المديرية لهذه المدارس . فمعاملها تشكو النقص الفاضح في التجهيزات . واغلب هذه المدارس لا مختبرات فيها . يروي طلاب الكهرباء في مدرسة مشغرة انهم كانوا خلال سنتين بوقت المعامل كانوا يتسلون بنكش حديقة المدرسة . هذه ناحية من المشكلة ، اما الناحية الثانية فهي النقص في عدد الاساتذة وفي اعدادهم للتعليم المهني .

خلال السنة الماضية ، عندما كان الطلاب يضربون مطالبين بالتجهيزات وبالمختبرات وبالاساتذة ، كانت ادارات مدارس المناطق تضغط في سبيل طرد الطلاب !.

٢ — المدارس المهنية الدينية :

في المهنية العاملية كانت نسب النجاح كالاتي : ميكانيك عام (فرنسي — انكليزي) من ١٦ طالبا نجح ٧ ومن ٢١ نجح ٤ . ميكانيك سيارات (فرنسي — انكليزي) من ١٤ طالبا نجح ٧ ومن ١٤ نجح ٥ .

ان التدني في نسب النجاح يعود في معظمه الى انه طبقت مناهج التعليم المهني في الدكوانة . وهذه المناهج متروكة في معظمها لهمة الاساتذة . لذلك قدم طلاب في العاملية وغيرها من المدارس الخاصة امتحانات في مواد لم يروها سابقا .

ومن الملفت للنظر انه لا يوجد منهاج متكامل بين المواد النظرية والمواد العملية . ومن الامثلة على ذلك ان طلاب الميكانيك العامجرى امتحانهم في الفيزياء على قسمي الكهرباء والبصريات من تلك المادة .

ان اضراب الطلاب في المهنية العاملية من اجل ايجاد المناهج المتكاملة وتوحيدها كان مطلبا ملحا لينفادوا السقوط المحتم . اضافة الى مطلب اشراف التعليم الرسمي على المدارس الخاصة . مع العلم ان هذه المدارس الدينية الخاصة تقبض مبالغ هائلة من الدولة كمساعدات وهبات . ومع هذا تشكو هذه المدارس من نقص كبير في تجهيزات المعامل والمختبرات . حتى ان مديرية التعليم اضطرت ان تدفع مبلغا كبيرا لتتمكن العاملية من شراء مواد للامتحانات العملية . هذا عدا النقص في عدد الاساتذة وبالاخص اساتذة معامل . لتلافي هكذا نقص ، عمدت العاملية الى صرف ١٢ استاذا مهنيا بحجة ان اجورهم اصبحت مرتفعة .

اما لماذا لا تشرف الدولة على هذه المدارس وتمنعها من العبث بمصير الطلاب ؟ فالجواب ان ذلك يعتبر انتقاصا من حقوق نظام الاقتصاد الحر !.

٣ — المدارس او الدكاكين الليلية

في غالبية هذه المدارس كانت نسبة النجاح فيها صفر ٪ كما في اللاسلكي المدني . طبعا حافز هذه المدارس هو الربح . تبعا لذلك فلا ضرورة لتجهيز ولا لاساتذة ولا حتى لمعامل ومختبرات ، انما اقساطا احيانا تناهز الـ ٢٠٠٠ ل.ل. . اما لماذا لا تستولي الدولة على هذه المدارس ؟ او لماذا لا تفتح مهنيات ليلية ؟ او لماذا تسمح بخنق وتعطيل مهمة معهد العلوم التطبيقية ؟ فجواب الدولة جاهز : ان طلاب هذه الدكاكين هم من العمال الراغبين في الترقي في العمل ، او من ابناء الطبقات المعدمة ممن سدت في وجوههم كل ابواب التعليم . فهؤلاء يتركون لجشع تجار التعليم !

تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي السوداني ١٩٧٠

تتابع « الحرية » نشر تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب المقدم الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي السوداني . وفي هذا التقرير يتحدث الشهيد عن مهام انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وفترة الانتقال ويحدد رأي الحزب بالوحدة العربية :

موقف اللجنة المركزية مساء ٢٥ مايو

وبين هذه الظروف يمكننا أن نقيس موقف اللجنة المركزية مساء الخامس والعشرين من مايو والذي صدر في الخطاب الدوري الاول :

١ — لم تصدر اللجنة المركزية تقييما تصف فيه السلطة الجديدة بانها ديمقراطية ثورية من حيث نشاطها السياسي ومفاهيمها الممتحنة كقوة ديمقراطية ثورية . وما كان للجنة المركزية أن تفعل غير هذا لان تحول فئات البرجوازية الصغيرة من مستوى نشاطها الفكري والسياسي الى قوة ديمقراطية ثورية يتم خلالها عملية من الصراع الطبقي والمواقف العملية . ان تغيير السلطة وأخذها من يد الرجعيين واعلان البيانين التقدميين وتعيين وزراء شيوعيين لا يكفي لوصف السلطة بانها ديمقراطية ثورية . هذا الوصف يأتي كنتيجة لعملية التطور والصراعات المقبلة من أجل انجاز الثورة الديمقراطية .

ب — واضعة في الاعتبار الحقائق الواقعية الايجابية :

١ — بياني رئيس مجلس الثورة والوزراء .

٢ — تعيين شيوعيين في مجلس الوزراء .

٣ — تعيين مرشح اليسار لانتخابات الرئاسة رئيسا للوزارة ، قيمت اللجنة المركزية القوة الطبقية الحاكمة — البرجوازية الصغيرة — بانها جزء من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وهذا يعني أن السلطة ليست ضمن قوى البرجوازية الصغيرة ذات الموقف السياسي الرجعي — يعني أنها قوة مصلحتها في انجاز التقدم والثورة الوطنية الديمقراطية . واضعة في الاعتبار الحقائق السابقة وضعت اللجنة المركزية احتمالات ايجابية شريطة استمرارها مما يؤدي الى تأثرها بالجو الديمقراطي العام . وكان هذا تأكيدا بأن السلطة الجديدة :

١ — يمكن أن تتحول بالتدريج الى مستوى نشاط الديمقراطيين الثوريين المثابر .

٢ — وبأن هذا يتم اذا ما قام الحزب الشيوعي بدوره في تطوير النشاط الجماهيري في بلادنا اي بتوسيع حركة الجماهير وتقوية مواقع الماركسية اللينينية .

● في النشاط العملي وبناء على هذا المفهوم :

ا — اصدر المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو موقفه الى جميع العناصر الثورية في القوات المسلحة بدعم الانقلاب وضمان نجاحه من الناحية العسكرية.

ب — وافقت اللجنة المركزية على تحمل مسؤولية الاشتراك في الحكم رغم تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب الشيوعي في اختيار الوزراء الشيوعيين .

ج — حددت واجبا للشيوعيين : دعم وحماية السلطة الجديدة امام خطر الاستعمار والثورة المضادة .

● ينتقد الخطاب الدوري الاول بانه أورد عبارة من التقرير الذي قدم الى اللجنة المركزية في دورة مارس ٦٩ الاستثنائية .ينصب النقد على الاتي :

أولا : من الناحية الشكلية حيث انه تقرير معروض للمناقشة العامة ولا يمثل رأي اللجنة المركزية في تفاصيله بل في اتجاهه العام . ورغم الغموض في قرار اللجنة المركزية ذاته حول «الاتجاه العام» و«التفاصيل» الا ان هذا النقد في رأيي صحيح وكان من المهم تصحيحه في حينه .

ثانيا : في عبارة : « كما ان جزءا اخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة منفصلة بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة وهذا الجزء اختبر في ثورة اكتوبر فاسهم في انتكاسة العمل الثوري في بلادنا ».

ثالثا : في عبارة « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة . ».

رابعا : : في عبارة « ما جرى صباح هذا اليوم انقلاب عسكري وليس عملا شعبيا مسلحا ... الخ » .

● لقد كان الغرض من ابراز هذه الفقرة هو توضيح الموقف الايديولوجي للشيوعيين من عمليات الانقلاب العسكري الذي ربما تقوم به عناصر برجوازية أو برجوازية صغيرة .

وفي رأيي أنه تمشيا مع استنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فانه ليس من أيديولوجية الشيوعيين احلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب اليومي وقد أسلفت شرح هذه القضية .

● في هذه العبارة تلخيص لتجربة حزبنا في ثورة اكتوبر بالنسبة للبرجوازية الصغيرة غير الرجعية ، والتي لم تصل بعد في نشاطها السياسي الى مستوى العمل الديمقراطي الثوري ، بل بدأت في ممارسة نشاطها المستقل كما حدث في جبهة الهيئات فما استطاعت السير بثورة أكتوبر أمام الضغوط الرجعية والاستعمارية . وهو تلخيص في نظري أيضا لتجربة الحركة الثورية مع مثل هذه الفئات الاجتماعية في القوات المسلحة حيث وقفت في منتصف الطريق ولم تصل بنشاطها الحقيقي وبوعيها للتحالف مع الجماهير الشعبية الداخلة في الاضراب السياسي . وفي كلا الحالين كانت هناك اضرار بالنسبة للحركة الثورية .

ان هذه هي تجربتنا مع هذه الفئات من البرجوازية الصغيرة التي لم تنتقل بعد الى النشاط الثوري الديمقراطي المتكامل . غير ان هذه التجربة الواردة في العبارة سالفة الذكر لم تكن هي القضية المطروحة امام اجتماع اللجنة المركزية .

فقد كانت القضية المقدمة هي التحليل الطبقي للسلطة الجديدة ، ثم الموقف منها . المطروح هو الانقلاب العسكري وموقفنا الايديولوجي منه وماهية الايديولوجية التي يمثلها . وكان ردنا أن الانقلاب يمثل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة .

وعندما اقرت اللجنة المركزية القول بان السلطة الجديدة جاءت الى الحكم وأزالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري وضعت في الاعتبار الشروط اللازمة لكي توصف العملية العسكرية بانها ثورة أو جزء من ثورة شعبنا — اكانت تلك العملية قد تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة أو نظامية منحازة للجماهير الشعبية الثائرة . ان تلك الشروط لم تكن متوفرة . فالجماهير تناضل ولكنها لا تصل الى اعلى مستويات نشاطها ، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية صعودا وهبوطا ، فشلا ونجاحا في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والفكرية .. الخ . والسلطة الرجعية رغم انحدارها وصراعاتها ما زالت بيدها بقايا امكانيات للبقاء والحركة فترة ، والوضع في داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لاستيعاب العناصر الديمقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الاحرار . وفي مثل هذه الظروف فان العملية العسكرية هي انقلاب .

هذا ما كان من امر بعض القضايا الفكرية المختلف عليها قبل الخامس والعشرين من مايو والتي احاطت جزئيا بموقفنا من تغير السلطة وما كان من أمر القضايا المختلف عليها حول بيان اللجنة المركزية — الخطاب الدوري الاول .

ما هي الفترة التي تمر بها الثورة السودانية الان ؟

ما زالت الثورة السودانية تمر كحاجة تاريخية وموضوعية بمرحلة انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية كشرط ضروري للانتقال الى مهام الثورة الاشتراكية . ان هذه المرحلة هي في واقع الامر وفي سلسلة التطور التاريخي الذي يواجه مجتمعنا وكل المجتمعات في منطقة التحرر الوطني مرحلة انتقال للتحضير لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية . واستنتاجات المؤتمر الرابع ما زالت صحيحة في هذا المضمار .

غير ان ما يواجهنا الان هو ان نصل الى السمات الخاصة بهذه الفترة في بلادنا وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملموسة .

« اذا اردنا ان نكون ماركسيين ونتعلم من تجربة الثورة العالمية علينا ان نفهم اي معنى نقصد بالضبط حينما نتكلم عن خواص الفترة الانتقالية وان ندرك التاكتيكات التي تنبع من سماتها الخاصة . »

(المجلد ٢٣ — ص ٣٢٢ — ف. ا لينين)

● يعاني المجتمع السوداني من ثقل التكوينات قبل الراسمالية في اقتصاده وفي علاقاته الاجتماعية .. انه مجتمع متخلف بكل معاني التخلف الاقتصادية والاجتماعية ولا داعي للتفصيل فقد وصف المؤتمر الرابع مجتمعنا وصفا قريبا من الحقيقة .

● اهداف الثورة السودانية اهداف وطنية فيما يختص بتحرير البلاد من التبعية وما يتبع هذا من استكمال للسيادة الوطنية ومباشرتها حقا ، واهداف ديمقراطية فيما يختص بتصفية كل القيود القديمة والتكوينات السابقة للراسمالية في ميادين الانتاج وعلاقاته ومظاهر الحياة الاجتماعية الاخرى .

لقد اثبتت تجربة الحركة الثورية في بلادنا من واقع اربعة عشر عاما من الاستقلال السياسي ، وتجربة حركة التحرر الوطني العالمية أن الثورة للديمقراطية لا يمكن ان

■ حول مهام انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وفترة الانتقال

تتم على هيئة الثورة الديمقراطية البورجوازية القديمة بل هيئة جديدة هي ما يسمى بالتطور غير الراسمالي .

● التطور غير الراسمالي — انجاز الثورة الديمقراطية — يعني مرحلة ثورية تتسم بوجود اقتصاد مختلط متعدد الاشكال به قطاع الدولة (جنين الاشتراكية) والقطاعات الراسمالية المختلفة التي تعمل وفقا لقوانين السوق . انه فترة تنمو فيها قوى الانتاج في بلادنا وتتضح معالم الصراع الطبقي ،وقوانين التطور التي تحكم هذه الفترة هي أيضا قوانين الصراع الطبقي . فالصراع ضد اعداء الثورة الديمقراطية ومن اجل تحرر الجماهير من نفوذها صراع طبقي ، والصراع ضد الاستعمار الحديث ايضا صراع طبقي في معناه الواسع ، والصراع لكي تتطور الاحوال حتى تحسم هذه الفترة لصالح الاشتراكية أيضا صراع طبقي .

● خلافا لبعض البلدان المتخلفة التي تواجه هذه الفترة توجد في بلادنا حركة للطبقة العاملة منظمة ولها حزبها المنظم . ان الطبقة العاملة ذات مصلحة جوهرية في انجاز مهام فترة الانتقال وهي تهتم بأن تؤدي هذه الفترة الى نمو قوتها العددية والاقتصادية والسياسية في المجتمع السوداني، تهتم بأن تؤدي هذه الفترة الى دخول أوسع الجماهير من المزارعين في ميادين العمل السياسي وأن تكون للطبقة العاملة حريتها في العمل لبدء الحلف مع الجماهير الكادحة من هذه الفئات الاجتماعية حتى تحسم هذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية حقا . وان حسم هذه الفترة حسما جذريا خلال عمليات طويلة من التطور لا يمكن أن يتم الا بنمو وضع الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي بين جماهير الكادحين وما من سلطة تستطيع مواجهة الثورة الاشتراكية غير سلطة الطبقة العاملة المتحالفة مع كادحي المزارعين (دكتاتورية البروليتاريا) مهما تعددت صورها .

ان التجارب العملية ، دع عنك الخبرة النظرية ، تؤكد أن البلدان التي تدخل هذه الفترة ولا تتحول خلالها الطبقة العاملة الى قوة مستقلة قائدة ، لا يتكون فيها حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني ان لم يكن موجودا من قبل ستتعرض للجمود والركود وتفتح فيها الفرص لنشاط القوى ذات الاتجاهات الراسمالية التي تعمل بالفعل الى تحول فترة الانتقال في اتجاه خلق مجتمع راسمالي تلعب فيه الانجازات التقدمية ، قطاع الدولة والاصلاح الزراعي .. الخ دورا مساعدا لنمو مثل هذا المجتمع ، تصبح هذه الانجازات مجرد اصلاحات للجماهير .

ان السودان يمكنه ان يتفادى هذه المخاطر وان يصل بفترة الانتقال الى نهايتها الحاسمة لصالح الجماهير الكادحة بفضل وجود الطبقة العاملة المنظمة وحزبها الشيوعي شريطة ان يكون هذا الوجود فعالا ونشطا بين حركة الجماهير الثورية .

● تدخل بلادنا هذه الفترة والمعسكر الاشتراكي تتزايد قدراته الاقتصاديةوالعسكرية والسياسية وتتهيا ظروف افضل للوحدة في الحركة الشيوعية العالمية (مؤتمر يونيو للاحزاب الشيوعية والعمالية) والاستعمار العالمي ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، يواجه حركة الشعوب الغاضبة على القهر وعلى الحرب ، وفي منطقتنا العربية تهبط سمعة الولايات المتحدة الامريكية الى الحضيض الخ .

هذه الاوضاع توفر شرطا هاما لنجاح فترة الانتقال في بلادنا وحسمها لصالح الثورة الاشتراكية . فنجاح التطور غير الراسمالي في بلداننا المتخلفة رهين بالتحالف مع حركة الطبقة العاملة المنتصرة — مع المعسكر الاشتراكي . ان التاريخ الى هذا الحين لم يقدم لنا نموذجا لبلد متخلف أمكنه أن يتفادى شرور الراسمالية من غير التحالف مع المعسكر الاشتراكي وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي .

« بمساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة تستطيع البلدان المتخلفة ان تنتقل الى النظام السوفياتي وخلال مرحلة معينة من التطور الى النظام الشيوعي متخطية مرحلة التطور الراسمالي . »

(لينين — المؤتمر الثالث للدولية)

هذا التحالف حاجة تاريخية :

— من زاوية التطور الاقتصادي والامكانيات التي يقدمها المعسكر الاشتراكي التزاما بموقفه الاممي لدعم هذه البلدان أمام الضغوط الاستعمارية ومن أجل حريتها الوطنية .

— من زاوية المساعدة الفعالة في وجه تصدير الثورة المضادة لهذه البلدان .

— من زاوية التاثير السياسي والايديولوجي اذ ان هذا التحالف في واقع الامر تحالفا بين حركة الكادحين وحركة الطبقة العاملة العالمية . ففي البلدان التي لا توجد فيها احزاب شيوعية وحركة مستقلة للطبقة العاملة يعمل هذا التحالف اثره في جذب قيادةالكادحين نحو مواقع الماركسية اللينينية بالتدريج ، حيث توجد الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي يساعد هذا التحالف عبر فترات ومن خلال الصراع والتجارب في توسيع نطاق الماركسية في هذه البلدان .

لقد عجزت اقسام واسعة من البرجوازية الوطنية في البلدان المتخلفة وهي تركب موجة الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية ان تصل الى هذه الحقيقة ، كما أن اقساما ايضا من عناصر البرجوازية الصغيرة الديمقراطية الثورية التي وصلت الى السلطة فيما بعد لم تدرك ابعادها . فظل شعار الحياد رغم تطوراته المختلفة يحجب هذه الحقيقة التاريخية عن الجماهير . الا اننا كشيوعيين ندرك ابعاد هذا التحالف من الناحية النظرية شرطا هاما لنجاح فترة الانتقال وانجاز فترة الثورة الديمقراطبة .

تدخل بلادنا هذه الفترة والسلطة ، من زاوية طبقية ، في ايدي فئات من البرجوازية الصغيرة في المدن . في اي اتجاه سارت هذه السلطة حتى نصل للحكم على اتجاهها العام ؟

— اتخذت السلطة الجديدة عدة مواقف واجراءات حققت بها وقوف جمهورية السودان في الصعيد الرسمي كدولة مناهضة للاستعمار ومن اجل اقرار السلم العالمي : الاعتراف بجمهوريةالمانيا الديمقراطية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها ، الاعتراف بالحكومة المؤقتة لجبهه محرير فيتنام ، تبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية كوريا الديمقراطية ، البيان السوداني السوفييتي .. الخ .. الخ ..

من بين هذه المواقف التي تؤثر بثبات على تطور موقف بلادنا ضد الاستعمار العالمي نتطرق لقضيتين : قضية الصداقة مع المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي) وقضية الاتجاه الى الارتباط مع النظم التقدمية العربية وعناصر الثورة العربية الاخرى .

فيما يختص بالقضية الاولى نحن نلاحظ تطورا في اقسام من المنطقة العربية وفي بلادنا بوجه خاص . ان هذه القضية تتطور في اتجاه ايجابي نتيجة اولا لتعاظم قوة المعسكر الاشتراكي ولان سياسته اثبتت بالتجربة وقوفها ضد الاستعمار ومن اجل دعم حركة الشعوب المناهضة والساعية الى تطوير استقلالها الوطني ، وثانيا للتحول الطبقي الذي تتعرض له الاوساط القائدة في بعض البلدان المستقلة حديثا . ففي الخمسينات ومطالع الستينات كانت البرجوازية في كثير من الاحوال تحتل مركز الصدارة وكان شعار الحياد الذي طرحته في سياستها الخارجية — الحياد بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الراسمالي — يمثل موقفها المتردد — عدم نضوج عوامل التقدم والتغيير داخل بلادها ، رغبتها في التحرر من النفوذ الاستعماري وقبضته القوية . ولكن الظروف تتغير الان في اقسام من حركة التحرر الوطني : ١) اقسام تسقط فيها البرجوازية الوطنية من مراكز القيادة — ٢) نضوج في حركة الجماهير ادى الى طرح قضايا التقدم الاجتماعي — ٣)التعثر والفشل في طريق التطور الراسمالي الذي تنهجه البرجوازية الوطنية — ٤) انكشاف طبيعة المعسكر الراسمالي اكثر مما مضى وخاصة الولايات المتحدة الاميركية كقوة استعمارية ، وبروز الوجه الحقيقي فينفس الوقت للمعسكر الاشتراكي — ٥) تولي البرجوازية الصغيرة لمقاليد السلطة في بعض البلدان .

ونحن كشيوعيين نرى في بوادر تطور هذه القضية في بلادنا علىالصعيدالرسمي من شعارات الحياد بالمفهوم القديم الى الصداقة تقدما هاما يجب ان ندعمه ونعمقه في اتجاه :

الصداقة مع المعسكر الاشتراكي هي شرط ضروري لنجاح فترة الانتقال في بلادنا — لنجاح تطور بلادنا في طريق غير رأسمالي ولحسم هذه الفترة لصالح الثورة الاشتراكية . ان قيام الصلة بين بلد يطرح طريق التطور غير الرأسمالي وبين المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي في حدود مفهوم « الحياد » من شأنه ان يؤديالى عرقلة ذلك التطور ، بل الى قفل الطريق احيانا امام الفترة الانتقالية .

في القضية الثانية علينا ان نرعى ما يلي :

— ان التحول الذي برزت بوادره في في المنطقة العربية عام ١٩٥٢ في اتجاه النضال ضد الاستعمار ثم من اجل التقدم الاجتماعي واعلان « الاشتراكية » هدفا لذلك التقدم ، كانت جميعها عوامل اسهمت في تطور وعي شعبنا وفي خلق منهاج سياسي في بلادنا ساعد تطور الحركة الثورية في بلادنا .

— قيمنا هذا التحول تقييما سليما فياتجاهه السياسي وكنا نلحظ اثره الفكري وخاصة الوارد من ج.ع.م. من الناحية الايجابية وفي نفس الوقت لاحظنا في المؤتمر الرابع ان بعض العناصر تحاول ان تخلق حركة معتمدة على ذلك الاثر في اتجاه معاد للشيوعية وللحزب الشيوعي السوداني . ان هذا الاتجاه يعيد تنظيم نفسه وينشط عمليا في داخل القوات المسلحة وبين حركة الجماهير في اتجاه التحفظ من حركة الطبقة العاملة وحزبها وفي اتجاه مصادم لها في بعض الاحيان . هذا الاتجاه له اثره في اوساط السلطة وهو يحاول عمليا ان يطرح نظرية تطور الثورة السودانية من غير الحزب الشيوعي ، بل لحله عمليا تكرارا لتجربة الشيوعيين في الجمهورية العربية المتحدة .

— نلاحظ ان ثمة تحولات ايجابية تظهر في موقف الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية : ١) اقسام منها تطرح الماركسية اللينينية طريقا للعمل الثوري — ٢) تعلن اقسام منها شعار الجبهة بما في ذلك الاحزاب الشيوعيةكسبيل لوحدةالجماهير ٣) تجرى مناقشات يتسع نطاقها للخروج باستنتاجات سليمة حول اسباب الهزيمة العسكرية وحول النقائص في النظم التقدمية ، ومواقف العناصر الديمقراطية الثورية سياسيا وفكريا ، — ٤) تنحسر في اقسام منها موجة العداء للشيوعية كما تتزايد الصلات مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي .

ومن ثم نستطيع القول ان بوادر فترة جديدة لمرحلة الانتقال في هذه المنطقة تطل برأسها وهي تتجه سياسيا الىادراك حقيقة ان تغير الحياة على اسس ديمقراطية هو لب فترة الانتقال والثورة الديمقراطية الجديدة . وهي تتجه فكريا الى نبذ العداء للشيوعية وتنظيمات الطبقة العاملة .

وفي هذا المضمار نلحظ تخلفا بالنسبة للنظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة اذ انه رغم محاولات الاصلاح بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ والمتضمنة في بيان ٣٠ مارس :

● ما زال جهاز الدولة القديم البيرجوازي يحتل مركزا مقدما وهو بوضعه الراهن يشكل عقبة كبرى امام تطور الثورة وحسم فترة الانتقال لصالح البناء الاشتراكي .

● ان نشاط الجماهير الكادحة وطاقاتها الخلاقة لا تطلق بتطبيق الديمقراطية بينها وخاصة بين جماهير الطبقة العاملة في الصناعة والزراعة .

● لم تتطور الاتجاهات الايديولوجية للنظام في سبيل الاقتراب من الماركسية اللينينية ، بل يمكننا القول بأن هذه الاتجاهات متحفظة من هذه المواقع ومعادية لها في كثير من الاحيان .

في ظروف بلادنا التي يتوقف فيها تطور حركة الثورة السودانية على التحالف بين قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وحيث اصبح الاثر الفكريللديمقراطيينالثوريين على نمط ج.ع.م. مجسدا في تنظيم وحركة تلعب دورها بين السلطة العسكرية فان الاتجاهات السلبية القاصرة التي اصبحت تشكل عقبة امام تطور الثورة السودانية تؤدي الى تجميدها في حدود بعينها .

وعلى الرغم من ان تحالفنا قائم في العناصر الديمقراطية الثورية في ج.ع.م في النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ضد الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية ومن اجل حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، ومن اجل التقدم الاجتماعي في المنطقة ، الا اننا منالناحية الايديولوجية يجب ان نقف بحزم ضد الاتجاهات السلبية القاصرة التي اصبحت تشكل عبئا ثقيلا على تطور حركة التحرر الوطني العربية .

بعد الخامس والعشرين من مايو دخلت بلادنا على المستوى الرسمي في معترك حركة التحرر الوطني العربية . وهذا مظهر ايجابي وتقدمي طالما ناضلنا لتحقيقه فعلينا تسجيله وتشجيعه . في هذا المعترك تطرح قضية الوحدة العربية.

● لنا موقف فكري من هذه القضية طرحناه في المؤتمر الرابع وواجبنا دائما ان نطور هذا الموقف مستندين على تطور حركة الشعوب العربية وعلى تجاربنا النظرية والعلمية التي يتسع مداها طالما نحن نناضل ونفكر ونجتهد في تطبيق المنهج الماركسي لمواجهة قضايا الثورة في بلادنا وفي منطقتنا . لقد شعرنا في المؤتمر الرابع

■ حركة الوحدة العربية تستند على أسس موضوعية وهي تمثل حاجة تاريخية لشعوب هذه المنطقة ، ومن هذه الزاوية فالحزب الشيوعي السوداني داعية لها

باهمية دراسة قضية الوحدة العربية . واستخلاص التجارب المختلفة من العمل للوحدة . وهذا ما نحتاجه الان فقد ظللنا في المستوى الذي انجزه المؤتمر الرابع لا نتعداه حتى اليوم . ما هي مقومات موقفنا بصورة سريعة ؟

١) تستند حركة الوحدة بين البلدان العربية على اسس موضوعية وهي تمثل حاجة تاريخية لشعوب هذه المنطقة . ومن هذه الزوية فالحزب الشيوعي السوداني داعية لهذه الوحدة .

٢ — توضع الشروط اللازمة لهذه الوحدة خلال تحول المجتمعات العربية صوب الاشتراكية — خلال فترة التقدم الاجتماعي حينما تصفى قواعد الطبقات الاجتماعية المستغلة وايديولوجيتها التي تستند على التعصب الوطني الضيق ولا ترى مصالح الحركة الثورية العامة في منطقتنا وعلى النطاق العالمي .

٣) لا بد من اعتبار الخصائص الاجتماعية والسياسية والثقافية لكل بلد عربي والا يفرض نمط واحد من الانماط او من الخصائص لهذا الشعب او ذاك على بقية الشعوب .

٤) الشرط الجوهري هو ان تجد الحركة الثورية في كل بلد عربي الصيغة الملائمة للاتحاد بينها في النضال من اجل التقدم والاشتراكية اعتمادا علىاستنهاض الجماهير على اسس ديمقراطية ، وان يكون هذا هو الاساس لاتحاد حركة التحرر الوطني في نطاق البلدان العربية باسرها .

٥) تتم الوحدة بالرغبة الشعبية لكل بلد عربي ولا تفرض فرضا .

هذه هي الاسس التي نراها لقيام وحدة متينة بين الشعوب العربية التي تسير في طريق التقدم والاشتراكية .

نرى ان طرح الوحدة الان للتنفيذ عمل غير ناجح وسيؤدي بالفعل الى عزل الفئات الثورية التي تنفذ هذا الطرح عن الجماهير .

فتجربة اعوام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ما زالت ماثلة في اذهان الجماهير السودانية ، وما زالت القوى الرجعية مسيطرة على اغلبية هذه الجماهير ولا يمكن ان تقوم وحدة متينة وثابتة من غير اقتناع الجماهير . ان دخولنا في فترة الانجاز العملي للثورة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي ما زالت في حدود تغيير السلطة وتطبيق بعض الاجراءات التي لم تحول الوضع بعد الى ثورة شعبية شاملة . طرح هذه القضية الان للتنفيذ يؤدي الى بلبلة الجماهير وانعزال اقسام منها يمكن ان تكون مؤيدة للتطور الثوري في السودان ونشيطة في دفع هذا التطور والى وقوعها في احضان القوى الرجعية. ان قضية التكامل الاقتصادي كمدخل الى تطور حركة الوحدة بين البلدان العربية يجب ان تضع في الاعتبار ان تقسيم العمل الجاد بين هذه البلدان وهي في مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي يؤدي الى تناقضات بينها ويمد قوى البرجوازية والرجعية باسلحة تستخدمها ضد الحركات الثورية في منطقتنا . فالثورة في كل بلد عربي مطالبة بنقل بلادها الى مواقع التقدم وهذا لن يتم الا عبر الثورة الصناعية والزراعية العميقة. فالحاجة لهذه الثورة ليست اقتصادية وحسب ، بل حاجة سياسية واجتماعية ولهذا فلا بد من دراسة عميقة وجادة لهذه القضية من زاوية المساعدة المتبادلة والتعاون التجاري في وجه الضغوط الاستعمارية . كما علينا ان نكونمتيقظين الى اوضاع جهاز الدولة في كثير من البلدان العربية التي تطرح قضية التكامل الاقتصادي مدخلا للوحدة العربية . فالقادة الاقتصاديون لكثير من هذه الاجهزة يتمسكون بنظريات برجوازية مما يمكن ان يؤديبالفعل الى اسس غير متكافئة في التعاون الاقتصادي وهذا يلهب المشاعر القومية الضيقة ويضعف من مسيرة العمل الثوري من اجل الوحدة في ظروف غير مؤاتية وغير ناضجة وبدون طرح هذه القضيةبوضوحللجماهير وبدون وجود اجهزة تعبر عن راي هذه الجماهير .

ولهذا فالخطوات السائرة الان لاتؤدي الى وحدة متينة ، انها تتغاضى عن الشروط اللازمة لانجاح الوحدة وتؤدي الى تقوية مواقف الرجعية في بلادنا .

نلخص ونضيف فنقول : تسير السياسة الخارجية في بلادنا الان في طريق مناهض للاستعمار ولكن طرح هذه السياسة من زاوية قضية فلسطين خطأ ولا يساعد على ثبات هذه السياسة . الضعف هنا هو ان هذه السياسة لا تجد المنابر الشعبية التي تطرح من فوقها فيزداد وعي الجماهير وتمسكها بها . الضعف هنا هو موقف الحزب الشيوعي فيما يختص بتعبئة الجماهير الثورية حول هذه السياسة ولتدخلها الواعي من اجل تطويرها وتوجيهها ونقد ما فيها من سلبيات . ان لمنظمة السلام السودانية وجمعيات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وهيئة التضامن الاسيوي الافريقي وهيئة الدفاع عن الوطن العربي دورا ومسؤولية في هذا العمل .

الاعتماد على السياسةالرسمية وحدها خاطىء وتكتيك غير سليم — اذا كنا نستهدف تطور الثورة السودانية فيجب ان ننقل اوسع دوائر من الجماهير الى حيز السياسة الخارجية المناهضة للاستعمار لتصبح هذه قضيتها ولتحتل الجماهير هذا الموقع الجديد .

● وفي طريق الثورة الدمقراطيةصدرت تشريعات واوامر توضح اتجاه السلطة الراهنة للتصدي لهذه القضية . وفيالمقدمة ذلك القرار الخاص بالادارة الاهلية وهو اجراء جزئي يستهدف تحرير اقسام من المزارعين في القرى والبوادي من التسلط الاداري للقوى المستغلة في بلادنا . يضاف الى هذا وفي نفس الاتجاه قانون ضريبة الاكواخ والضريبة الشخصية .

هذه القوانين بالاضافة الى طرح السلطة للعمل بين المزارعين هي اهم ما عبرت عنه السلطة منذ الخامس والعشرين من مايو ، فهي تعني وجود امكانية حتمية لمواجهة المشكلة الجوهرية للثورة الديمقراطية في بلادنا واعني مشكلة الاصلاح الزراعي وهذا ما يجب تشجيعه ودعمه وتطويره .

قانون تعديل الايجارات تعديل ١٩٦٩ وهو يمس حياة الفئات المتوسطةوالكادحة في المدن صوب التحسين . عيبه انه لم يلغ الاسس التي تقدر عليها الايجارات الجديدة ، كما انه لا يشمل المباني غير المستاجرة عند صدوره ، كذلك المباني التي تشيد فيما بعد . في نفس الوقت لم يشفع زيادة الارض للمساكن في المدن (منازل شعبية حكومية مثلا) . يضاف الى هذا قانون الرقابة المتبقية تعديل عام ١٩٦٩ ولم يخرج عن كونه رغبة في حماية الشعب من جشع البرجوازية التجارية ولكنه لم ينجح في مراميه .

قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٦٩ وهو دون ما وصلت اليه حركة الجماهير في نضالها من اجل ديمقراطية الحياة في بلادنا :

● تراجع عن توسيع السلطة في قمة الجهاز القضائي (محكمة (الاستئناف) واعادة وضع السلطة في يد فرد (رئيس القضاء) خلافا لما حققت ثورة اكتوبر .

● لم يلب الحد الادنى من مطالب الحركة الثورية الخاصة بعلمانية الحياة السياسية في بلادنا فاحتفظ بالنظامين الشرعي والمدني على حالهما .

قانون معاقبة الفساد لسنة ١٩٦٩ وهو يستهدف من الناحية السياسية كشف الدوائر الرجعية الحاكمة فيما قبل وتجريمها وادانتها . ومن هذه الناحية فان هذا القانون بتطبيقه الحازم يساعد على رفع وعي الجماهير وعلى احاطتها بظروف افضل من اجل تحررها من نفوذ الطبقات الرجعية .

ولكن تطبيق هذا القانونبواسطةمحكمة الشعب لم يؤد الى تلك النتائج بطريقة مرضية اذ ان المحكمة لم تدرك دورها كمنبر سياسي للكشف وللعمل السياسي بل اغرقت نفسها في كثير من الاحيان في المفهوم البرجوازي للقضاء « المحايد » كما ان مستوى ادائها ضعيف .

وهناك قانون الرقابة الادارية سنة ١٩٧٠ :

اذا كان الهدف من الرقابة رفع مستوى الانتاج في جهاز الدولة وحمايته منالفساد فان القانون الراهن لا يحقق هذا الغرض

● القانون يخلق جهازا بيروقراطيا جديدا فيعقد العمل في جهاز الدولة ولا يبسطه .

● الرقابة الحقيقية تتم بواسطة اشراك العاملين في اجهزة الدولة المختلفة في الاشراف على سير العمل ومراجعة كافة التشريعات التي تجعل هذه الاجهزة بعيدة عن الشعبوالتيتحمي البيروقراطية

● لانجاز الثورة الديمقراطية يلعب قطاع الدولة وجهازها دورا مقدما في البناء الاقتصادي . ولهذا فان التصور الحقيقي للرقابة يكمن في رفع قدرات هذا الجهاز لانجاز مهامه التي تناط به خلال مشاريع التنمية المختلفة . وبهذا تصبح الرقابة الحقيقية جزءا من جهاز التخطيط الاقتصادي في البلاد هدفها انجاز ما يوكل للقطاع العام والدولة من مهام . ومثل هذا الجهاز المنفصل عن التخطيط — كما هو مضمن في القانون الجديد — لا يخدم هذا الهدف .

● هذا الجهاز المنفصل البعيد عن الرقابة الجماهيرية يتحول الى سلطة بوليسية ، وهذا وضع ضار يسهم في دفع البلاد الى نظام بوليسي لا مبرر له وسيشكل عقبة امام تحول الاوضاع الراهنة الى ثورة شعبية عميقة الجذور .

البقية في العدد القادم

● الحكم الايراني بعد ١٨ عاماً من انقلاب ١٩٥٣ ●

(وسائل الأمبريالية في السيطرة على ايران)

دولة داخل دولة :

لا يمكننا فهم هذا الدور الا اذا استرجعنا سياسة النظام والامبريالية بعد الانقلاب .

قبل سنة ١٩٥٣ ، اي قبل الانقلاب ، كانت رؤوس الاموال الاجنبية انكليزية فقط ، خاصة في قطاع النفط والمصارف . بعد ١٩٥٣ ، اي بعد الانقلاب الذي صممته وحققته الاستخبارات الاميركية ، دخلت السوق الايرانية ، احتكارات امبريالية جديدة ، اميركية وفرنسية الخ — دخلت رؤوس الاموال هذه ، ليس في قطاع النفط فحسب بل في سائر قطاعات الحياة الاقتصادية ايضا .

ونظام الشاه يفتح لها الطريق : اولا ، بانشائه جهاز قمع بوليسي « السافاك » ، هدفه القضاء على اية مقاومة شعبية ، ثانيا باصداره قانون « اجتذاب وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية » وهو قانون يؤمن فيما يؤمن ، لرؤوس الاموال ، ارباحا هائلة.

هذه الاستثمارات تدخل في مؤسسات مختلطة . الامتياز في هذا شكل من الاستغلال، هو ان رؤوس الاموال الاجنبية تمكن من مراكمة اقتصاد البلاد كلها ، عن طريق استثمار حد ادنى من رؤوس الاموال ومراكمة اقصى قدر من الارباح .

واكبر مؤسسة امبريالية من هذا النوع في ايران هي بالتحديد « بنك انماء الصناعة والمناجم الايرانية »، هذا المصرف يلعب دورا اساسيا في مراقبة الاقتصاد الايراني من قبل الامبريالية . ينص نظام المصرف الداخلي على ان تعود الادارة الى رؤوس الاموال الاجنبية خلال الخمس سنوات الاولى ، بالرغم من ان اكثرية رؤوس الاموال المستثمرة « وطنية » (نسبة رؤوس الاموال الاجنبية على مجمل رؤوس الاموال : الثلث سنة ١٩٥٩ تاريخ انشاء المصرف) . في الواقع ان من يدير « بنك انماء الصناعة والمناجم الايرانية » هو البنك الدولي ومؤسسات اوروبية للتنمية كلها مؤسسات عالمية توطد سيطرة رأس‌المال العالمي على البلدان المستغلة (بفتح الغين).

ثم ان بنك انماء الصناعة والمناجم الايرانية يراقب تطور الصناعة في ايران نفسها في الوقت نفسه الذي يراقب فيه التجارة الخارجية

فهو يتعامل مع اكثر من مئتي مؤسسة في كل قطاعات الاقتصاد ، لكن خاصة في الصناعة الحديدية وفي صناعة الالات الكهربائية وصناعة المأكولات ، وصناعة مواد البناء . والمصرف لا يشارك في هذه المؤسسات الا بنسبة ٢٠ بالمئة فقط من مجمل الاستثمارات لكنه ، بالواقع هو الذي يوجه هذه المؤسسات نحو العمليات التي تخدم الطغمة المالية الحاكمة .

وقد بلغ دخل البنك سنة ١٩٦٨ ، ١٨ر٥ مليار ريال (الدولار : ٧٥ ريال) منها :

— ٨ر٨ مليار ريال ، قدمها البنك المركزي، مجلس التصميم .

— ٧ر٩ مليار ريال قدمها البنك الدولي

— و ٠ر٢٦١ مليار ريال قدمتها اللجنة الدولية للتنمية .

لكن مد وجزر رؤوس الاموال ، لا يتركان اي شك حول الطابع الامبريالي الذي يميز الاستثمارات الاجنبية في ايران .

جدول ٣

مد وجزر رؤوس الاموال من اذار ١٩٦٥ الى اذار ١٩٦٧ (بملايين الريالات) . الاستثمارات تمت عن طريق « مركز اجتذاب وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية » وحده .

السنة	مد رؤوس الاموال	جزرها
١٩٦٥	٨٠٨	٤٥١
١٩٦٦	٩٥٨	٢٦٥
١٩٦٧	٦٥٨	١٥٣
١٩٦٨	١٥٨٣	٥٨٦
المجموع	٤٠١٧	١٤٥٥

ويشير هذا الجدول الى ان اكثر من ثلث رؤوس الاموال ، يخرج سنويا من ايران على شكل ارباح .

والبنك ، كما قلنا ، يراقب التجارة الخارجية ، اذ انه يربط الصناعة المحلية بالسلع المستوردة : فهو لا يعطي قروضا وتسليفات (بالنقد النادر) الا اذا وظفت هذه القروض والتسليفات في استيراد السلع من الخارج وتتضح اهمية هذه القروض والتسليفات من خلال الجدول التالي :

جدول عدد ٤

قيمة القروض والتسليفات التي قدمتها البلدان الامبريالية لايران (تقدر بملايين الريالات)

السنة :	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
القيمة :	٤٤٣ر٧	٦٤٢ر٧	٧٩١ر٧
السنة :	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
القيمة :	٩٥١ر٧	١٢٠٥ر٧	١٥٢٦ر٨

لا يكفي تصدير النفط والسلع الاخرى ، ليسد العجز ولايفاء الديون . فايران ما زالت مستدينة لسنوات ما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ بـ : ١٤ر٨ ، ٢٧ر٦ ، ٣ر٨ ، ١٤٦ر٦ ، ٢٥٦ر٩ ، ٤٧٤ر٦ ملايين ريال . ولا تتمكن ايران من وفاء ديونها هذه ، الا عن طريق قروض جديدة تعطى لها دون عراقيل : فالبنك الدولي قدم لها حتى اليوم قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار ، وهو (اي البنك الدولي) على وشك اعطائها ٥٠ مليون دولار عن طريق « بنك انماء الصناعة والمناجم » .

الدخل واضح : الاستثمارات والمساعدات والقروض والمنح ، التي تتقدم بها البلدان الامبريالية لايران ، تهدف الى ادخال البلاد في السوق الراسمالية العالمية والى جعلها ملحقا للاستعمار . اما الاداة المتميزة لتطبيق هذه الستراتيجية فهي « بنك انماء الصناعة والمناجم » الذي يشكل دولة ضمن دولة بكل ما للكلمة من معنى .

ايران اذا ملحقة (على الصعيد الاقتصادي) بالنظام الامبريالي ، بالرغم من ادعاء الشاه انه يصارع لتحقيق استقلال بلاده الاقتصادي والسياسي . وستسمح مسالة النفط بفضح ادعاءات النظام .

مسالة النفط :

ان تاريخ النفط يرتبط مباشرة بتاريخ الخمسين سنة الاخيرة :

فقد شكل « الذهب الاسود » المفرض الاساسي في منافسات البلدان الامبريالية . قبل سنة ١٩٥٠ ، اي قبل تاميم النفط الايراني ، كانت شركة النفط الانكليزية — الايرانية (الانغلو — ايرانيان) تشكل دولة ضمن الدولة ، وتنتهج سياسة داخلية ، لا تخدم مصالحها الخاصة . وكانت تراكم ارباح كبيرة ولا تدفع للحكومة الايرانية الا ٨ سنتس للبرميل الواحد : هذا الدخل الاخير كان يسمح النظام بتقوية وتدعيم ركيزته الاساسية : الجيش .

بعد انقلاب ١٩٥٣ ، بقي النفط مؤمما ، لكن استغلاله وضع في يد « الكارتل الدولي للبترول » حيث تلتقي كل الشركات الامبريالية الكبرى . فاليوم اكثر من السابق يرتهن النظام الايراني بمدخول نفطي يغذي الطغمة العسكرية والبيروقراطية . بالمقابل تحافظ هذه الطغمة على المصالح الامبريالية في البلاد .

هكذا وخلال المحادثات الاخيرة بين الكارتل الدولي والبلدان المنتجة للنفط ، قدم الشاه نفسه على انه قائد « المعتدلين » بوجه « المتطرفين » امثال الجزائر وليبيا : ادى ذلك الى تحديد سعر النفط لمدة ٥ سنوات ، مع زيادة نسبتها ٢ر٥ سنويا (وهي زيادة زهيدة بالنسبة للتضخم المالي الدولي) ، مما يريح الكارتل في الوقت نفسه الذي يسمح له بمراكمة ارباح اضخم بكثير من السابق ، ويؤمن له الضمانة والاستقرار لمدة ٥ سنوات .

النظام الايراني لن يستمر في الحياة الا باستمرار دخله النفطي وهذا ما وعته المعارضة الجديدة التي فهمت ان المشكلة الايرانية لن تجد حلا ، الا اذا حلت قضية النفط .

دكتاتورية عسكرية لا قاعدة اجتماعية لها :

تحليلنا هذا يضع الاقتصاد الايراني في اطاره الصحيح . ولا شك ان هناك تحولات اقتصادية واجتماعية طرات خلال السنوات الاخيرة :

— تحول الملاكون الزراعيون الى برجوازية كومبرادورية حليفة للامبريالية ، ووظفوا اموالهم في مؤسسات مختلطة .

— تطورت السوق الداخلية بسرعة ، افلس عدد كبير من الحرفيين ، زادت الطبقة العاملة قوة وعددا بسبب التصنيع ، وفي الريف بدا تكون برجوازية ريفية ..

— بالمقابل فان نسبة العاطلين عن العمل ، مرتفعة وما تزال ترتفع . الفلاحون الفقراء ، الذين لا يملكون الاراضي ، تركوا الريف ، العمال الموسميون يتنقلون من الريف الى المدينة ومن المدينة الى الريف ، نصف عاطلين عن العمل ، او ذوي اجور زهيدة .

— تكون جهاز للدولة ، بنية متينة جدا وهو يعتمد على السافاك وعلى الجيش .

لكن النظام بالرغم من المجهود التي يبذلها، لا يملك قاعدة اجتماعية وذلك لعدة اسباب : اولا انه وليد انقلاب وهو نظام معاد للثورة، لان الانقلاب الذي اطاح بحكومة مصدق سنة ١٩٥٣ ، شكل انهزاما للحركة الشعبية التي كانت تناضل لتحرير البلاد اقتصاديا وسياسيا : فمنذ الحرب العالمية الثانية ، كانت ايران مسرح تنافس بين الامبرياليين على الثروة النفطية. في وجه الامبريالية نشأت حركة جماهيرية قوية تهدف الى كسر احتكار الشركة الايرانية — الانكليزية ، للنفط .عندئذ اطلقت ايران موجة التحرر من الاستعمار ، فامّمت نفطها .

اما الهزيمة فسببها ان قيادة الحركة الشعبية لم تنظم الفئات الشعبية بشكل كاف وفعال ، كما ان سببها افتقاد هذه الحركة الى حزب ثوري قادر على قيادة النضال .

خلال السنوات العشر التي تلت ، حاول النظام القضاء على الحركة الجماهيرية : فكك احزاب وقمع المناضين ، وانشا السافاك . سنة ١٩٦٢ ، اعلن النظام عن عدد من الاصلاحات تحت اسم « الثورة البيضاء » . هذه الاصلاحات لم تضلل احدا لانها لم تكن تؤدي الى اعادة بناء المجتمع الايراني ، كما انها لم تكن تهدد الامبريالية . لا شك في ان النساء منحن حق التصويت (وهو اجراء تقدمي مبدئيا) لكن الديمقراطية غائبة عن ايران والانتخابات كلها مزورة .

في الوقت نفسه كان النظام يزداد فاشية ودكتاتورية ، وحاول ان يخفي عجزه عن حل مشكلة التخلف ، باطلاقه اصلاحات رنانة فارغة .

ايدلوجية ابوية ورجعية :

يملك النظام جهازا دعائيا كاملا : الصحف والاذاعة والتلفزيون وكذلك النظام التعليمي، كلها ادوات تحمل ايديولوجيته الابوية الرجعية التي تتميز بما يلي :

١ — تاليه الشاه . فالشاه ملك ليس بارادة الشعب ، بل بارادة الاسلام والله ، والتقليد التاريخي . وهو يدعي انه على علاقة روحية مع شعبه يقوده قيادة الاب لابنه.

٢ — ديمقراطية مزورة. شعارها انالخلاص في الثورة البيضاء وان على كل واحد ان يدير شؤونه الخاصة . اما الشاه فيدير شؤون الدولة . وهناك مهزلة المعارضة والاكثرية يقوم بها ، كل بدوره ، حزبا « الشعب » و « الوطن » اللذان يدعمان « الثورة البيضاء » واللذان لا يختلفان بالواقع الواحد عن الاخر . اما الشعب فغير مبال بهما ، ويقتصر دورهما على اعطاء وجه ديمقراطي للنظام .

ويدعي حزب الوطن انه ثوري ، وينتقد الانظمة السياسية الغربية والشرقية ، كما يفتقد الليبرالية والشيوعية ، ويعلن انه اختار طريقا متميزة تتلاءم مع التقاليد الاسلامية الايرانية . وهو يقدم « الثورة البيضاء » (التي تجري في الصمت ودون سفك دماء) كنموذج لتطور البلدان المتخلفة الديمقراطي . (ويرى ايديولوجيو النظام يطلقون شعارات مشاركة العمال ومساهمتهم في ادارة المصانع الخ ...) .

هذه الايديولوجية لم تنجح بعد في اختراق صفوف الفئات الشعبية . وهي رجعية فيمبدئها، تعتمد على وسائل فاشية : فكتاب الشاه « الثورة البيضاء » يدخل في برامج التعليم الثانوي . ثم ان السافاك والجيش يجبرون الشباب على القيام بدور قمعي ، فيرسلونهم الى الريف كمعلمي مدارس (« جيش العلم ») ويفرضون عليهم مراقبة الفلاحين وجمع معلومات دقيقة عن الوضع الاجتماعي في المناطق (١٣) .

معارضة جديدة تترعرع :

لا شك في ان النظام الايراني يلعب دور عميل عضو في الكتلة الرجعية ، مع تركيا ، والعربية السعودية والاردن . ثم ان جيش الشاه مهيا للتصدي لاية حركة ثورية في الخليج العربي .

بوجه القمع الوحشي ، هناك عملية توحيد وتجميع للقوى الشعبية بدات تتحقق . وقد استعادت المعارضة في ايران نشاطها وحيويتها ، وهي وريثة قرن من النضالات المعادية للامبريالية . لكنها ما زالت اليوم مبعثرة في عدد من مجموعات العمل ، وعليها ان تجد حلا لمسالة توحيد وتعبئة الشعب .

« انتهى »

١٣ — بعض امثلة عن الاسئلة المطروحة على « جيش العلم » : ما هي خصائص رئيس القرية ؟ هل هناك نزاعات في القرية ؟ ما هي اسبابها ؟ من هم الاشخاص الذين وصلوا الى القرية منذ سنة ؟ لماذا اتوا ومن اين الخ.

تتمه الحلف الرجعي الجديد

تخوض معركة مصيرها ، لم يات شعار « الوحدة » باي مفعول : اذ اكتفى قائد العروبة الجديد ، العقيد معمر القذافي ، بدعوة رؤساء وملوك الدول العربية الى اجتماع يناقش قضية الثورة الفلسطينية ، في الوقت الذي كان الملك حسين يعمل على خنق قواتها بالتعاون مع الجيش الصهيوني . بينما اخذ السادات يزعق في وادي حوف مهددا ومتوعدا لكل الخونة . الا ان « القائدين » و « الزعيمين » لم يحركا اصبعا ، ولم يرسلا جنديا واحدا لمساعدة قوات الثورة على خرق الحصار الذي تحاول القوات الملكية فرضه عليها . اما الزعيم حافظ اسد فقد ارسل رسله الى عمان للقيام بمساع حميدة لدى الديوان الملكي ، بينما كانت قذائف المدفعية الاردنية تدفع الفدائيين الى عبور النهر حيث كانت القوات الاسرائيلية في انتظارهم . ثم تعطف فاعلن بعد اسابيع اغلاق الحدود الاردنية السورية .

اما على عكس ذلك ، فان هذه النظم الثلاثة « التقدمية » لم تتردد ، حين وقع انقلاب السودان ، في ان تتخذ موقفا عمليا حاسما لانقاذ النميري واعوانه ، باسم « الوحدة » فابلغت المخابرات المصرية الحكومة الليبية بموعد مغادرة الطائرة التي تحمل قائد الانقلاب وزميله لمطار لندن ، فاجبرتها الحكومة الليبية على الهبوط في مطار بنغازي ، حيث اختطف الاثنان . ثم تحركت طائرات مجهولة لتضرب مقر قيادة الانقلاب ولتمهد الطريق لرجال النميري للعودة الى الحكم .. وبعدها قرر القذافي ان يرتكب عملا لا يمكن ان يخطر ببال عربي ، فارسل الضابطين السودانيين الى الخرطوم ليقوم النميري باعدامهما وفق الاصول والتقاليد ، بعد ان اعلن انضمامه في القريب العاجل الى جمهورية الدول الثلاث .

ومن هنا تتضح الطبيعة الحقيقية لشعار « الوحدة العربية » الذي ترفعه هذه النظم انها معركة لتوحيد كل القوى الرجعية — الاستسلامية والارهابية — في المنطقة لقمع الشعوب العربية ، لا لتحريرها من الاستعمار والاحتلال الصهيوني . والدليل ، ان السادات الذي يزعق كل يوم مهددا اسرائيل ومتوعدا قواتها المرابطة على ارض مصر ، لم يتردد في ان يقرر مع زميليه القذافي واسد ، التدخل المباشر في السودان ولا في ان يسحب القوات السودانية من القناة ليرسلها لانقاذ النميري لينصب المشانق في الخرطوم للقضاء على كل من خطر له ان يؤمن بالطبقة العاملة وبنضال الطبقات الشعبية المستقل من اجل التحرر والاستقلال .

لذلك كان من الطبيعي ان تغلي الدماء في عروق الشعوب العربية وهي تسمع ضحايا الارهاب السوداني العربي يهتفون وهم على حبال المشانق « عاش الشعب السوداني ، عاشت الطبقة العاملة السودانية » . كما كان من الطبيعي ان ترفض بغريزتها الطبقية هذه الشعارات الطنانة عن الوحدة العربية ، التي تحاول النظم القائمة ان تخفي وراءها ابشع جرائمها .. كذلك كان من الطبيعي ان تدرك هذه الشعوب ان الطريق السليم لتحقيق التضامن العربي هو ان يخوض كل شعب نضاله المستقل حتى تستطيع بعد ذلك ان تضع اسس لقاء دائم وعميق .

طريق المستقبل :

لا شك ان ما يتم اليوم في الشرق الاوسط سيعمق ، في المدى القصير ، الهوة التي تفصل الشعب السوداني عن الشعوب العربية ، وعن الشعب المصري بشكل خاص ، ولا شك ايضا ان سخط الشعب المصري ضد عجز قادته وضد قرصنة القادة الليبيين سيتزايد بتطور الاحداث . كما انه من المؤكد ان المرارة التي تحس بها الجماهير الفلسطينية نتيجة لتخاذل القادة العرب ، ستزداد حدة — اي ان الشعور بالتضامن بين الشعوب العربية سوف يضعف لبعض الوقت .

الا ان ذلك لا بد وان يؤدي في النهاية ، طال الامد او قصر ، الى تعميق وعي الجماهير العربية بضرورة الاعتماد على نفسها في خوض نضالها ، والى عدم انتظار اي عون من المؤسسات البورجوازية الرسمية القائمة كما سيؤدي الى فهم الجماهير العربية ان وحدتها لن تتحقق الا بقدر سيطرتها على مصيرها وبقدر تسويد المصالح الشعبية الثورية على المصالح البورجوازية الانانية .

ومن هنا فان المتناقضات التي تطحن النظم العربية القائمة في الشرق الاوسط ، وانكشاف الطبيعة الطبقية الحقيقية لشعارات الوحدة والقومية العربية التي ترفعها هذه النظم ، وانصراف الشعوب العربية عن هذه الشعارات لا يمكن ان يزعج المناضلين العرب . اذ ان هذه المتناقضات وهذه التحولات التي يشهدها العالم العربي ، لا بد وان تؤدي الى تحرير الجماهير من اية اوهام كانت لديها ، عن امكانية تحرير وتوحيد ياتيان من اعلى ، من قمة السلطة .

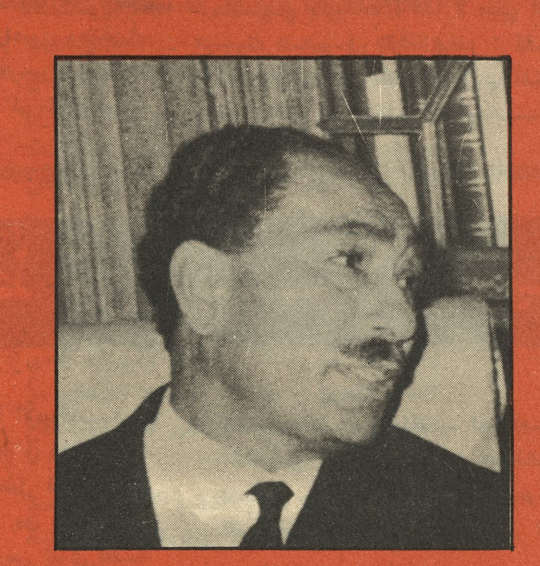


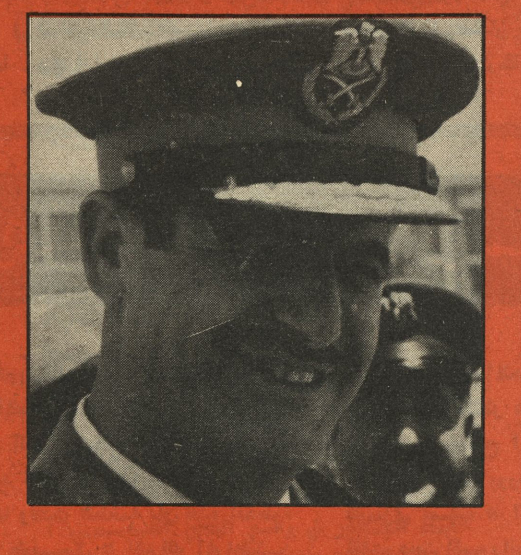
الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تطرح برنامج العمل الوطني الديمقراطي

بيروت - ١٦/٨/١٩٧١ - العدد ٥٨٠ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No. 580 - 16/8/1971 - BEYROUTH

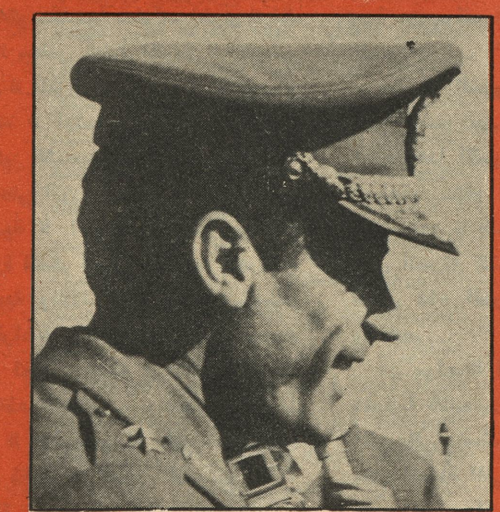
على هامش التضامن مع الحزب الشيوعي السوداني :

حربُ المواقع بين أنظمة ميثاق طرابلسَ والأحزاب "الشيوعيّة" العربيّة









■ تخفيض الدواء حلقة في سلسلة ملحة من المطالب الشعبيّة من أجل تخفيض تكاليف المعيشة

كلمة

بعد أن فضح مؤتمر القمة حقيقة موقفها من المقاومة الفلسطينية

انظمة ميثاق طرابلس : رأس الحربة في قمع الحركة الجماهيرية العربية

اذن ، فقد عقد بعض الرؤساء العرب مؤتمر قمة ، اربعة منهم استجابوا لدعوة معمر القذافي، فتوجهوا الى طرابلس ليبحثوا في وضع المقاومة وعلاقتها بالحكم الاردني . في الدعوة الميمونة التي وجهها الاخ معمر لـ ٩ رؤساء عرب قال : ((ان وقوفنا متفرجين او ممارسين حرب الكلام بالاذاعة امام حرب ابادة حقيقية بالرصاص لاحد شعوب امتنا العربية ، لامر يسجل علينا العار الشنيع في تاريخ هذه الامة ويجلب عذاب الضمير ونقمة الجماهير .)) وبينما استجاب الاسد والسادات والارياني وربيع ، لم يجد الاخرون حرجا من كل العار والعذاب والنقمة التي ذكرها القذافي . اعتذر لبنان ملمحا لاهمية وجود الملك فيصل ، واقترح العراق اجتماعا تمهيديا لوزراء الخارجية، ورأى المصمودي التونسي بعد ((المقابلة التي شرفه بها الملك فيصل)) وجوب الانتظار لرؤية نتائج المساعي الحميدة المبذولة . وتصرفت الجزائر بمفردها فاتخذت عددا من التدابير من بينها قطع العلاقات مع الاردن . اما النميري فقد شغله العار وعذاب الضمير داخل السودان عن اي عار اخر . وهكذا انعقدت القمة بحضور الرؤساء الخمسة وحدهم .

كيف ازال السادة الرؤساء عار التفرج على ابادة الشعب الفلسطيني في الاردن ؟

يبدو انهم ازالوه بسرعة . خلال يوم واحد ، باجتماعين وبيان . في هذا البيان يقرر السادة المؤتمرون : ((متابعة موقف الحكومة الاردنية . فاذا تبين اصرارها على رفض تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان نصا وروحا يصبح من الواجب على كل الحكومات العربية اتخاذ ما تراه مناسبا .)) ! نعم . ولا دهشة . فالسادات والاسد والقذافي لم يتاكدوا بعد من عزم حسين وزبانيته على رفض اتفاقيات القاهرة وعمان . ولم العجلة التي هي من الشيطان ؟ لعلهم رفضوها ((نصا)) لعل الامل باق روحا)) .مجازر ايلول الماضي ، ومجازر تموز الحالي ، مطاردةمن تبقى من المناضلين الفلسطينيين حتى الارض المحتلة ، اعلان حسين والتل ان المقاومة الفلسطينية انتهت بالاردن، كل ذلك لا يقدم للسادة الرؤساء دليلا على اصرار ((الحكومة الاردنية)) . هل نسرع فنقول ان السادة انفسهم لم يتمهلوا ابدا ، لكي يتبينوا مقاصد الحركة الديمقراطية في السودان ، فعملوا بالاظافر والاسنان على ضربها منذ اول ايامها ؟ لنتابع بيان السادة المؤتمرين ... البيان لا يلبث ان يقول : ((الا ان ما يدعو الى الالم البالغ اصرار السلطة الاردنية في ممارستها الدموية ومناوراتها السياسية على تصفية قوات الثورة الفلسطينية في الاردن .. متحدية جميع القرارات المتخذة على كل المستويات العربية .)) . رغم التناقض بين موقف((المراقبة)) في الفقرة الاولى وملاحظة الاصرار في الفقرة الثانية ، فالنتيجة التي يصل اليها ذو عقل هو ان الحكومة الاردنية مصرة على تصفية المقاومة . المفروض اذن ان يتخذ المؤتمرون ((ما يرونه مناسبا)) . قطع العلاقات مع الاردن مثلا . لكن السادة لا تعوزهم الحجة . فقد طلعت صحيفة ((اخبار اليوم)) المصرية تنسب لياسر عرفات انه هو الذي طلب من الرئيسين المصري والسوري ان لا يقطعا علاقتهما مع الاردن . كان في نية السادات والاسد اذن قطع العلاقات . عرفات هو الذي مانع . ((اذا شئت أن تكذب فقدم الكذبة على انها حقيقة مفروغ منها ، وتابعها الى النهاية كحقيقة)) تريد الصحافة المصرية ان نصدق ما تقوله ، لولا أن ناطقا باسم المقاومة نفى نفيا قاطعا كل النفاق الذي ورد في ((أخبار اليوم)) .

اذا كان مؤتمر القمة لم يسفر عن شيء فلماذا اذن عقد هذا المؤتمر ؟

لم يكن هدف المؤتمر دعم المقاومة او بحث علاقتها مع حكم حسين . فالمجزرة كانت قد انتهت منذ ايام بتشتيت المناضلين واغتيالهم بعد أن تولى ٣٠ الف من جند حسين عمليات التصفية .

لقد كان الرؤساء ، وما زالوا ينظرون الى قضية الشعب الفلسطيني وطليعته المناضلة كاداة في خدمة مصالحهم وسياستهم . لا اكثر . من السادات والاسد ، ومن جاء قبلهما ، الى القذافي والنميري وجميع الذين يلهثون وراء اي حل يؤمن لهم البقاء في السلطة وكبح نقمة الجماهير . كانوا يستخدمون المقاومة كاداة ضغط في سبيل الحل السلمي حينا ، كوسيلة للمساومة حينا اخر . واليوم بعد أن وقفوا متفرجين على جريمة القضاء على المقاومة لا يتورعون عن متابعة استغلال جسدها الذي يتخبط في جراحه . فالنحيب على المقاومة اليوم ليس الا قنبلة دخان تغطي المواقف الفعلية التي تتخذها في المنطقة رجعية عربية من نوع جديد .

ماذا كان يفعل السادة الناحبون اليوم عندما كانت المقاومة تضرب في الاردن ؟ كانوا يتقاسمون الادوار لضرب الحركة الشعبية العربية التي تشكل المقاومة جزءا منها . بينما كان النظام السوري يحجز الاسلحة التي بعثت بها الجزائر للمقاومة ، كان النظام المصري يجند طائرات ((الانطونوف)) بالعشرات لتنقل الى السودان جنودا من المفروض ان يرابطوا على السويس استعدادا للمعركة مع((العدو الاسرائيلي)) ، لا استعدادا لضرب الحركة الديمقراطية في السودان . وكان حكام ليبيا ينشطون بكل عزمهم بمعاونة الاستخبارات المصرية لخطف قادة هذه الحركة لاعدامهم فيما بعد .

عندما يعمد هؤلاء الى ضرب الحركة الشعبية فعلا ، لا في داخل بلادهم فحسب ، بل في اى بلد عربي اخر يستطيعون ضربها فيه ، وعندما يسكتون عن ضرب جزء من هذه الحركة (المقاومة الفلسطينية) أو يساهمون عن طريق غير مباشر في ضربها (مصادرة سوريا للاسلحة) يصبح الخيط الذي يميز اقطاب الاتحاد الثلاثي عن أقطاب الرجعية التقليدية في المنطقة خيطا واهيا . اذ ماذا يستطيع نظام الاردن أن يضيف من جرائم بحق الحركة الشعبية الديمقراطية لو كان محل النظام العسكري في السودان . الاول يغتال المناضلين الفلسطينيين والثاني يعدم أبطال الحركة الديمقراطية ومناضليها الشيوعيين . وماذا يستطيع فيصل السعودية مزيدا من تأمين مصالح الامبريالية واغداقه البترول على أسواقها لو كان محل القذافي في ليبيا؟ الحكم الملكي السعودي ينصب نفسه حارسا لمصالح الامبرياليه ومساعدا خلال زمن لامام كالبدر يحارب به الحركة الشعبية في اليمن ، ولكن ها هو النظام الليبي يستميت في تقديم خدماته لضرب الشيوعيين في السودان . هاج وغضب عندما اعدم المغرب جنرالات معزولين عن اي دعم شعبي ، واسترخى واغتبط عندما اعدم النميري ضباطا تقدميين ومناضلين شيوعيين في السودان . ليس الفرق كبيرا . وعليه الا يحق القول ان حسن المغرب وفيصل السعودية يريدان أن يكون العسكريون في خدمه ملوكهم . أما القذافي والنميري فيريدان أن يكون العسكريون في خدمة .. أنفسهم ؟ أما الحركة الشعبية فعداؤهم جميعا لها سواء .

ان مؤتمر القمة الاخير ، رغم هزاله ، يتخذ اهمية كبيرة . انه يفتح عهدا جديدا في المنطقة العربية ، في علاقة الانظمة العربية التي اصطلح على تسميتها حتى الان بالانظمة التقدمية او المتقدمة ، بجماهيرها . ان الاحداث الفنية التي عرفتها المنطقة خلال الشهرين المنصرمين تشير بوضوح الى أن هذه الانظمة لعبت وسوف تلعب دورا خطيرا في قمع التحرك الجماهيري الديمقراطي وهي بذلك (خاصه بعد قيام الاتحاد الثلاثي - الرباعي) تشكل حارسا ذا بطش وانياب ينبغي للحركة الجماهيرية الديمقراطية أن تعي ثقله وخطره في المرحلة المقبلة . ولم يعد ثمة شك كبير في ان ثمن التراجع الاسرائيلي وقبول الامبريالية الاميركية بحل يعيد للانظمة المذكورة الاراضي التي خسرتها في هزيمتها ، لن يكون فقط رأس المقاومة الفلسطينية وجثتها بل أيضا رؤوس الحركات الديمقراطية التي لا تخضع ، في المنطقة ، لسياسة الانهزام التي ستفرضها بيد من حديد دول الاتحاد . وعندما تعمد الرجعية الجديدة بسهولة الى ضرب حزب طليعي كالحزب الشيوعي السوداني وتجهض الحركة الديمقراطية المستقلة في السودان ، دون ان يؤدي ذلك الى مواقف حازمة من باقي اطراف الحركة الديمقراطية التقدمية في المنطقة العربية فان ذلك يشكل حافزا مشجعا للرجعيين الجدد لاستكمال مسيرتهم . وعندما يتخذ الحزب الشيوعي السوري ، مثلا ، الموقف المسكين الذي اتخذه ، ويبقى هانئا في تحالفه مع الاسد ، فانه لن يجد حين ينقض الاسد عليه ذات يوم الا ان يقول : ((انما اكلت يوم اكل الدب الابيض)) .